7 فوائد..ويزيد لـ"إعلان دولة فلسطين"!

كتب حسن عصفور/ ربما أصبح ضروريا، بل وملزما أن يصدر الرئيس محمود عباس "أمرا رئاسيا" يمنع بعض القيادات الفتحاوية من المضي قدما فيما يتحدثون، خاصة ما ينسب له من إهانات لا تنتهي، و"إستجداءات" وصلت الى مرحلة "القرف السياسي"، من تكرارها ومن قائليها أيضا..

كان يعتقد أنه بعد تصريحات الخارجية الأميركية، ولاحقا وزير الخارجية جون كيري، بقده وقديده، التي تشير الى "القلق" الأميركي من عدم تحويل أموال الضرائب الفلسطينية، أن يدعو الرئيس عباس الى "جلسة خاصة - طارئة ومغلقة" مع فريق من الساسة الأقرب له، من بعض القوى والفصائل، لوضع المسألة على طاولة البحث، بدلا من إطلاق "فرقة العويل واللطم المتواصل"، كان الأفضل أن يدعو لذلك الاجتماع..

فمواجهة الأزمة العامة، ومن كل جوانبها، السياسية والمالية، باتت واجبا وطنيا، لو كان هناك حقا رغبة في البحث عن "حلول ومخارج" لما وصلت اليه أحوال "بقايا الوطن"، والشرطية بأن يكون "فريق البحث" من خارج "زمرة العويل العام"، كونها أثبتت وبجدارة متناهية أنها لا تمتلك رؤية ولا فكرا ولا مواقفا لمساعدة الرئيس في البحث عن "حلول جادة" للتغلب على "الأزمات" ومواجهتها، بل هي جزء من المشكلة، واحد اسبابها، دون الخوض في تفاصيل ذلك..لذا يجب على الرئيس أن يذهب الى من يمكنه أن يكون بلا مصالح خاصة أو منافع ذاتية، من شخصيات وطنية وممثلين لقوى سياسية..

الموقف الأميركي المصاب بقلق هي رسالة جد واضحة، أن لا ينتظر الرئيس محمود عباس أي أموال تأتي اليه من تل أبيب، ليس لأن الحكومة الفاشية هي من يريد فحسب، بل لأنه بات جزءا من آلية رسم مسار "التركيع الشامل" للشرعية الفلسطينية، وقطع الطريق على اتخاذ قرار سياسي شمولي بقلب أسس المعادلة رأسا على عقب، قرار يضع نهاية لكل المرحلة الانتقالية

الممتدة لأكثر من 20 عاما، وليس كما يظن البعض الذهاب الى المحكمة الجنائية، بكل أهميتها السياسية - القانونية..

اميركا، قبل تل أبيب، من يفرض الحصار المالي على السلطة الوطنية، تحسبا من تنفيذ الرئيس محمود عباس تهديده الذي أعلنه، مرة ولم يعد له ثانية، بإعلان "دولة فلسطين"، بديلا نهائيا للسلطة الوطنية، خاصة والمجلس المركزي على الأبواب وهو من يملك الحق السياسي - القانوني، باتخاذ ذلك القرار، والذي سيكون تغييرا جوهريا - نوعيا في معادلة الصراع القائم..

*اعلان "دولة فلسطين"، يمثل انتهاءا رسميا للعمل بكل الاتفاقات الانتقالية، وبكل أشكالها الأمنية، والمدنية - الاقتصادية، من اتفاق باريس حتى "اتفاقية الغاز - العار" الأخيرة، كون من قام بها ليست دولة فلسطين، بل سلطة محكومة بأوات وآليات احتلالية..

**اعلان "دولة فلسطين" يعني اعلانا صريحا بانتهاء مهزلة المفاوضات السابقة، وانتقال المسألة من "حركة تفاوضية" الى مسار بين دولتين، تستكمل على قاعدة ومرجعية مختلفة تمام الاختلاف عما كان سابقا..

***اعلان "دولة فلسطين" يعني تحديد حدودها وفقا لقرار الجمعية العامة 19/ 67 لعام 2012، أي وضع حد لما يسمى بمبدأ "تبادل الأراضي"، والذي حاولت أميركا قبل تل أبيب، خلال المسيرة التفاوضية السابقة استقطاع نسبة كبيرة من أرض دولة فلسطين لصالح دولة الكيان، مقابل نسبة هزيلة كما ونوعا، وهي لم تعد سرا أبدا..لذا الاعلان يغلق باب التلاعب بالحدود الفلسطينية نوعا وكما..

****اعلان "دولة فلسطين" يضع دولة الكيان أمام معادلة جديدة، إما الاعتراف بالدولة الفلسطينية كما أعلنت بحدودها، أو سحب الاعتراف منها، وفقا لنص رسالة "الإعتراف المتبادل"، عام 1993، وهو ما يفتح الباب للتشكيك السياسي - القانوني في شرعية الكيان عربيا ودوليا..

*****اعلان "دولة فلسطين" يؤكد كلية، أن القدس الشرقية المحتلة كاملة هي عاصمة الدولة، ما يعني الانتهاء من "لعبة تقاسم" العاصمة الأبدية لفلسطين ارضا ومقدسات، المسألة التي كاد المحظور أن يعبث بها كما جاء بنص المشروع المقبور، الذي قدم الى مجلس الأمن، ولذا الاعلان يغلق نهائيا ملف "تقاسم القدس".

******اعلان "دولة فلسطين" يقطع الطريق على حدوث أو إحداث فراغ في الشرعية الفلسطينية، كما تخطط أميركا ودولة الكيان، مع بعض ممن يتربصون لحظة الفراغ القانوني..

*******اعلان "دولة فلسطين" يمثل حصنا وجدارافي وجه المؤامرة التي تحاك في عواصم لم تعد سرية، وبالتعاون مع حكومة نتنياهو، واستغلالا للمأساة الانسانية في قطاع غزة، لخطفه عن "جسد الدولة" وخلق "إدارة خاصة" في سياق مفهوم "الحل الاقتصادي" للكارثة القائمة فيه..

والى جانب ذلك فإن الاعلان يفتح الطريق أمام الرئيس محمود عباس لاعادة بحث أسس العلاقات الفلسطينية - العربية، بما يشمل طبيعتها مع كل من الاردن ومصر، الى جانب إزالة "الشوائب والعقبات" التي برزت بفعل ساسة صغار تحريضا على بعض دول شقيقة ضمن مخططهم لعزلة الشرعية والرئيس والاستفراد به لتمرير مخطط المؤامرة الكبرى لتقاسم وتقسيم "بقايا الوطن"..

البحث الجاد لحل الأزمة هو الطريق الواجب فعله، وليس "عويل فرقة الهزيمة السياسية"، التي لا تبحث سوى تعميق الكارثة كونها ترى أن ذلك طريقها للفوز بما يخططون!

نعم 7 فوائد ويزيد لطريق الحق ولقبر طريق الضلال!

ملاحظة: مطالبة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بتشكيل "قوة عربية موحدة" لمواجهة التحديات، هو أفضل رد سياسي على المخطط الأميركي

لدعم الارهاب..وقيمته تزداد بتزامنه مع ذكرى قيام الجمهورية العربية المتحدة!

تنويه خاص: لو صح ما جاء في بيان حمولة "الشرفا" حول محاولة اغتيال الجاغوب، يصبح الاعتذار الرسمي من فتح وأجهزتها الأمنية - الاعلامية واجب وطني بعد حملة تضليل لحرف مسار معركة "اتفاقية العار - العاز"!

"اتهامات بردويلية" للمخابرات الفلسطينية وصمت مريب!

كتب حسن عصفور/ لعل أحداث الجريمة الكبرى التي أقدمت عليها "داعش" ضد الطيار الاردني معاذ الكساسبة، وتطورات الجبهة المصرية بخصوص كتائب القسام وما ينتظر حماس، ادخلت قائمة "الاتهامات" السياسية - الأمنية التي ساقها النائب والقيادي في حركة حماس صلاح البردويل ضد جهاز المخابرات العامة الفلسطينية الى حالة تجنب آني، مع أنها تعتبر أخطر اتهامات مباشرة ومحددة توجه لجهاز أمني فلسطيني منذ ان اصبح توزيع الاتهامات يسري في "بقايا الوطن"، دون رقيب أو حسيب، من الرأس الى الأطراف..

الاتهامات "البردويلية" للجهاز الأمني في السلطة، والذي يحظى بثقة مطلقة من قبل الرئيس محمود عباس، ورئيسه بات الشخصية الأقرب له في "الهيكل العام"، بل من النادر، او النوادر أن لا يكون مرافقا للرئيس في اي رحلة أو مشوار عام او خاص، و كان ضمن وفد فتح للمصالحة الوطنية، ووفد مباحثات وقف اطلاق النار - التهدئة الأخيرة في القاهرة، لذا ما أطلقه صلاح البردويل لا يمكن اعتباره سقطة كلامية وانتهى الأمر بالصمت..

البردويل يقول، أن حركته لديها "وثائق وإحداثيات وخرائط تثبت تورط جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة بتقديم معلومات وأماكن للعدو الصهيوني

خلال الحرب على غزة لضربها"، مضيفا : "أقولها لأول مرة وأوجهها لعزام الأحمد لدينا وثائق تؤكد تورط مخابرات فتح في تقديم إحداثيات للعدو الصهيوني لقصف أهداف من بينها منازل في قطاع غزة في الحرب الأخيرة أدت إلى استشهاد مواطنين .. أي عار هذا !"..

كلام لا يوجد به ما يدعو لسوء الفهم أو الالتباس أو العبارات التي يمكن "تأويلها" الى ربما ومن الممكن ان يكون مقصده ومراميه كذا أو هكذا، فالسيد النائب يوجه اتهاما خطيرا بعمالة "أهم جهاز أمني فلسطيني" لدولة الكيان، وانه "شريك في الحرب العدوانية" بل كان له دور عبر ما قدمه من معلومات الى ارتكاب جرائم حرب ضد أهل القطاع، وسقط " قادة من القسام الجناح العسكرية لحركة حماس وسرايا القدس الجناح العسكرية لحركة الجهاد ضحايا لتقارير المخابرات العامة".

هل يمكن لفلسطيني كان من كان، مصابا بدهشة لا يفيق منها أن يقرأ ولا يقف امام هذه "الكارثة" التي لم تجد من يتصدى لها لا من قريب ولا بعيد، وتمر وكأنها تصريح "ردحي" في سياق "المناكفات العامة" بين قطبي الكارثة الوطنية، بينما غاب كل الناطقين باسم الرئيس عباس وحركة فتح، وذهبوا لساحات غير هذه المسألة، التي كانت تستوجب "فرضا وطنيا" بالرد الواضح والقطعي..

والإستهجان السياسي العام أن تقرأ هذه الاتهامات بالخيانة والعمالة للعدو وما نتج عن "تزويده بالمعلومات من ارتكاب جرائم ضد قادة وطنيين في الأجنحة العسكرية"، ولا يخرج أي من ممثلي ذلك الجهاز، ليقيم الدنيا ولا يقعدها حنى يكشف كل الحقيقة، ويتقدم بطلب للنائب العام لمساءلة عضو المجلس التشريعي، وفقا للقانون بصفته نائبا وله حصانة، لكنها لا تحميه من المساءلة عن تهم ليست جنائية أو سرقة أو اعتداء أوانتهاك لحقوق الانسان، التي تحدث بلا رقيب، او توجيه اتهامات عبر خطابات تمر ولا من يقف أو يسأل..

صمت الرئاسة الفلسطينية عن اتهامات البردويل لأحد أجهزتها "السيادية" هو اتهام مباشر لها، بل وللرئيس عباس بشكل مباشر بحكم الثقة الممنوحة لرئيس الجهاز بشخصه وجهازه، وهي ليست اتهامات تخص "السمعة والشرف" التي يمكن عدم التعامل معها، كما يحدث في كثير من الأحيان، لكنها إتهامات بالخيانة الوطنية والعمالة المباشرة، ما يستحق التحقيق الفوري، فيما نسب للقيادي الحمساوي من أقوال مسجلة بصوته ايضا، ومر عليها عدة ايام دون أن يخرج من ينفي تلك الأقوال الأخطر..

صمت الرئاسة وجهاز المخابرات و"كتلة فتح" البرلمانية على اتهامات نائب لجهاز سيادي في ظل غياب المجلس يفرض أن يتم رفع تلك "الاتهامات" الى اللجنة االتنفيذية لمنظمة التحرير، باعتبارها المرجعية الوطنية العليا للرئاسة السلطة الفلسطينية بمكوناتها المختلفة، ولتبدا بتشكيل "لجنة وطنية خاصة" للتحقيق في أقوال عضو المجلس التشريعي، وهو ايضا عضو مجلس وطني بصفته، وكل ما ورد في الاتهامات الأخطر التي كالها شخصية عامة ضد الرئاسة وجهاز أمني سيادي..

وبالتأكيد، ما كان يجب على رئيس هيئة مكافحة الفساد، أن يمر مرور الكرام على تلك التهم بالعمالة والخيانة، كونها تصل الى حد "الخيانة العظمى"، فيما رأس القضاء الفلسطيني لم تثره على ما يبدو اتهامات غير مسبوقة لجهاز بكامله يطعن في وطنيته، وليس ضد فرد أو افراد، وكان عليه أن يحرك دعوة باسم الشعب الفلسطيني للتحقيق في اتهامات بالعمالة واللاوطنية لأحد "اجهزة السلطة الوطنية"..

هل اصبح توجيه الاتهامات بالعمالة والخيانة وارتكاب "جرائم حرب" لا قيمة لها، وباتت جزءا من "المشهد العام" وكأنها "وجهة نظر"، كما نسب يوما الى الشهيد القائد ابو اياد، بمقولته الخالدة، هل تصبح "الخيانة وجهة نظر".. أم ان الجميع ممن طالتهم الاتهامات تعاملوا وكأنها خبر لا يستحق..ألم يتهم الرئيس عباس اشخاصا قبل ذلك وفي خطاب علني أمام هيئة فتحاوية آخرين بتهم كان

لها أن تقدمه للعدالة، فقط لتصفية حسابات شخصية، اعتبرت في حينه سقط سياسية لا تأت من رئيس..

لكن الحدث الجديد هو اتهام جهاز ورئاسة بالعمالة والخيانة وليس شخصا أو اشخاص..فكيف يمكن لفلسطيني بعد تلك الإتهامات أن يكون آمنا على أي قرار تشارك بها الجهة محل الاتهام بأنه قرار وطني وليس في سياق دوره المرسوم لخدمة العدو، بل كيف يمكن أن يكون هناك ثقة في كل قرار يصدر عن الرئاسة وجهازها الأهم موضع اتهام بالعمالة والخيانة!..

ايها السادة إنهضوا من غفوتكم أو غفلتكم وأقرأوا ما قيل عنكم!

ولو استمر الصمت فلا تعجبوا أن يستخدم نتنياهو تلك الأقوال ويعتبر الرئيس وجهازه الأمني "شريك" في كل التهم التي يمكن رفعها أمام المحكمة الجنائية الدولية ضده ودولته وجيشه ..شركاء في جريمة قتل شعب!

ملاحظة: مبروك بحجم الوطن الفلسطيني لجهازنا الاعلامي تطورته الذي حدث..فلسطين تستحق انشاء مؤسسة فلسطينية للأقمار الصناعية - بال سات- بما يعني دخولنا عالم الفضاء..لكن هل أموالها جزء من موازنة الحكومة المقرة سابقا، ام من جهة علمها عند الله، ام ان المؤسسة ستكون في علم الله أيضا!

تنويه خاص: عندما ترفض حماس وقادة الاخوان ومرجعيتهم في قطر وصف داعش بتنظيم ارهابي، أو حرق معاذ بالعملية الارهابية تقفز الأسئلة غير البريئة..لما يا سادة..الوصف الانساني لها شيء واعتبارها ارهاب شيء آخر..وانتم "اسياد الفهم واللغة"..مش هيك يا فلان!

الرد على جريمة معاذ بمواجهة "رأس الاجرام وليس ذنبه"!

كتب حسن عصفور/ كل ما يمكن أن يقال بوصف "كبرى الجرائم" الانسانية ضد الطيار الأردني معاذ الكسباسبة ليس سوى تحصيل حاصل لوصف الحدث، وقد تبقى عبارات البلاغة مستمرة الى ابد الآبدين، ما قيل وسيقال اقل بكثير مما كان، وبلا أدنى شك فالرد واجب وطني للبلد ابن الشهيد أولا، ولكل من يدرك ان الإرهاب بات خطرا قائما يستحق التفكير بعيدا عن "الوهم" الذي اصاب الكثير مما اعتقد أن اللعب به قد يكون وسيلة لتحسين "شروط اللعبة".

جريمة اعدام معاذ، يجب أن تصبح نقطة فاصلة في مطاردة الارهاب العام، الذي يتحول سلاحا تعويضيا للقوى الاستعمارية التي فشلت في تحقيق مخططها التقسيمي للمنطقة العربية، وتم كسر شوكة أحد أخطر المخططات ضد الواقع العربي السياسي والجغرافي، ولم تكن "داعش" نبتا شيطانيا" جاء من عالم الفضاء الكوني، أو من وراء السحاب، بل هي نتاج موضوعي بديل أنتجته الدوائر الاستعمارية بديلا موازيا للقوى التي فشلت في تحقيق المشروع الأميركي..

تعاملت بعض الدول مع تنظيم "داعش"، منذ البداية وحتى تاريخه، كما أرادت واشنطن ان تتعامل مع حركة التنظيم الارهابي الذي أنتج في مطبخ أجهزة أمنية، حيث رسمت واشنطن وإدارتها "حدود التعامل" بما يسمح لها خلق البديل السياسي - العسكري، ضمن رؤيتها الاستراتيجية لتطويق الخروج عن النص الذي كان مرسوما، ولذا صنعت "تحالفا" لا يذهب الى معالجة جذر الارهاب الجديد، وقواه، بل أنها لن تقبل اطلاقا أن ترسم استراتيجية شاملة لمواجهة التطور الارهابي بكل منتجاته بمختلف التسميات، كون الارهاب هو وسيلتها التي تعتقد انها ستحقق ما لم يتحقق..

ولعل السؤال الذي يتناوله يعرضه بعض الخبراء الاستراتيجيين، عن حقيقة الموقف الرسمي التركي، الدولة التي تشكل الحاضنة الأهم لكل القوى

الارهابية النامية، بل وهي الممر الآمن لقوى الارهاب الجديد، وخاصة تنظيم "داعش"، وكانت الدولة التي قامت بعملية تبادل واسعة بينها و"داعش"، دون أن يتوقف الكثيرون عند "الثمن المدفوع"..

تركيا هي الحليف الأهم لحلف الأطلسي في المنطقة، وبها تواجد عسكري وأمني متعدد الأشكال، الا انها ايضا البواية الأهم لمرور كل ما هو غير سوري أو عراقي للانضمام الى صفوف "داعش"، وهناك مناطق متاخمة بينهما، لم نسمع منذ انطلاقة العمل الارهابي لداعش أن وقعت "مشكلة أمنية واحدة" بين التنظيم الارهابي، الذي تتشدق أمريكا انها تحاربه، وبين تركيا حليفها الأبرز في تلك المنطقة..

والسؤال لماذا تغيب تركيا عن المشاركة العلنية أو غير العلنية في "التحالف الدولي لمقاتلة داعش"، ولا نعتقد ان كل من سأل السؤال يجهل الجواب، كونه غاية في الوضوح، ولا يحتاج سوى لكتابته على الورق، بدلا من الهمس به بين حين وآخر..

من يحتضن ويساعد ويدعم قوى الارهاب الاخوانية وقوات الارهاب في ليبيا، ويشجع كل أشكال الارهاب ضد سوريا ومصر لا يمكن الا أن يكون شريكا وراعيا للأداة الأوضح وهي داعش..ومن يحاول وضع مسافة بين قوى الارهاب لا يخدع سوى ذاته،و يقدم الخدمة العملية لاستمرار الارهاب وتطوره الى حين أن تصبح الأهداف التي من اجلها تم ايجاده قريبة المنال..

قبل ايام فقط من اعلان جريمة حرق معاذ، خرجت واحدة من القنوات الاخوانية "رابعة" لتطالب كل "مجاهدي الجماعة" بقتل وحرق كل جندي مصري أو رجل أمن، في ذات سياق ما تعلنه "داعش"، اعلام تحتضنه تركيا وتوافق عليه أمريكا هو من يقف وراء داعش، وما يحدث في سيناء ضد مصر وجيشها، بعضا من "حصانة تركيا - اميركا وقطر" للتنظيم الارهابي الأم، والذي اصدر بيانات رسمية باسم "فارس الثورة" او "اجناد مصر"، و"المقاومة الشعبية"، بيانات تعلن دخول جماعة الاخوان رسميا وعلانية

مرحلة الارهاب ضد الدولة المصرية، ذات الجماعة التي تحتضنها تركيا وتقابلها واشنطن لتشجيعها على توسيع رقعة العمل الارهابي، في مصر وليبيا، كما هي أول من بدا الارهاب في سوريا..

داعش أصغر أداة في المخطط الارهابي، ومن يعتقد انها عنوان المعركة لن ينجح مطلقا في هزيمة الارهاب، فالحقيقة أن الارهاب بات تحت رعاية أمريكا وحاضنة تركية قطرية، وهو البديل عن فشل مخطط "خطف المنطقة" ضمن مشروع التقسيم العام، وخلق "خلافة بمقاس قزم واشنطن الجديد"..

ولعل من المفيد أن يقرأ بعضنا ما تحدثت عنه مجلة "نيوزويك" الأميركية في عددها الأخير، حول ما أسمته "اقتراحات أمريكية بجعل الحرب ضد داعش دائمة"، وأن البيت الأبيض يبحث عن تمرير قانون جديد بتفويض للحرب، رغم أنه يمتلك مثيلا له، وكشفت ان ذلك ليس سوى ذريعة لابقاء الحرب مفتوحة وتمتد في اي مكان بالعالم..

وبحسب المجلة، "كان من دواعي القلق قراءة بعض ما جاء في لقاء جديد أجري مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتين ديمبسي، فمن جهة، أيد ديمبسي فكرة تمرير قانون جديد (في الكونغرس) ، لكنه أوضح أن ذلك سيقدم شيكاً على بياض للجيش الأمريكي لكي يفعل ما يشاء".

وقال ديمبسي: "أعتقد أنه عند تحديث مهمة - قرار التفويض المعروف بـ"أي يو إم إف"- ، ستكون جميع الخيارات مطروحة على الطاولة، وعندها سنتباحث فما إذا كنا نريد استخدامها أم لا، لكن التصريح الضروري يجب أن يتخذ".

وكنقطة أخيرة، توصل ديمبسي لخلاصة تعني بأن الشيك المفتوح جغرافياً، يخول، في الواقع، مهمة (أي يو إم إف) لمواصلة عملياتها إلى الأبد.

لا نعتقد أن هناك خلاصة لكشف القيمة الاستراتيجية لاستخدام "داعش" من اجل اعادة السيطرة على المنطقة كما هي تلك الخلاصة التي أوردها رئيس الأركان الأميركية ديمبسي..

حرب بلا نهاية الى حين تستطيع امريكا استرداد ما ضاع منها، وتحالفها "تركيا – قطر والجماعة الاخوانية" بكل مشتقاتها ومسمياتها، فلا فرق بينها ما لم تفرق عنها رسميا..

الحرب على "داعش" تبدأ بالحرب على صانعيها ومشغليها وحاضنيها في كل مكان توجد به..ومن يظن غير ذلك فالفشل والخيبة نتيجته..البدء الحقيقي لهزيمتها بصناعة تحالف من أصحاب المصلحة الحقيقية في القضاء على الارهاب وليس من ينتجه ويغذيه، فالارهاب الحقيقي بات معلوما ومن يريد القضاء عليه ليبدأ رحلة مسار نحو نقطة الارتكاز..

ملاحظة: من أظرف ما يمكنك أن تقرأ أن يقول لك قائل من حماس أنه لا علم لنا بزيارة وفد الفصائل، وآخر منهم يقول الترتيبات مستمرة..وثالث لم ينسقوا معنا..في أكثر من هيك هرتكة سياسية...كله بيكذب على كله!

تنويه خاص: نحتاج توضيح وسريع من ما يقال عن تقديم نجل الرئيس محمود عباس خبراته الاستشارية لأطراف اسرائيلية في الانتخابات..لو حدث ليخرج النجل قبل الوالد ليعتذر وليترك هذه الفعلة لغيره..موقع الرئاسة مش "ولدنه"!

السؤال الغائب: متى نوفق"المشهد السياسي - القانوني" لفلسطين!

كتب حسن عصفور/ منذ أن وقع الرئيس محمود عباس على وثيقة الانضمام الى معاهدة روما، ما أتاح لفلسطين الدولة، الانضمام لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، والعمل نحو المحكمة لا يلمس "خطوات عملية ملموسة" للشعب، مقابل كمية تصريحات لا تتوقف نحو التهديد بالعمل، وكأننا لا زلنا في مرحلة الاستعداد والتفكير للانضمام، وليس ما بعدها..

بالأمس كشفت صحف عبرية، عن اعداد خارجية الكيان الاسرائيلي وثيقة تم توزيعها على مختلف سفارتهم، للتصدي وافشال توجه فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار أن فلسطين لا تزال ليست دولة، وهي ذات التهمة التي رددها الرئيس الأميركي أوباما، قبل أن يصاب بخنقة سياسية من نتنياهو وتحديه لتلبية زيارة لواشنطن من خلف ظهره، لالقاء خطاب عن البرنامج النووي الايراني ومخاطره، خطاب مشترى من الحزب الجمهوري لمناكفة البيت الأبيض..

لا ضرورة لاعادة عناصرالوثيقة المنشورة، لكنها تشير الى أن هناك حركة متواصلة لا تهدأ، لتطويق أو إحباط عمل المحكمة الجنائية، ولا نعلم مدى الارتباط بين استقالة وليام شيباس رئيس لجنة التحقيق الأممية في ارتكاب جرائم خلال حرب اسرائيل على غزة، وبين "حركة الكيان"، لكن الحديث عن قيام تل أبيب بكشف انه متحيز لفلسطين، وسبق أن تقاضى مبلغا ماليا مقابل استشاره قانونية لها، قد يكون مؤشرا للحركة التي بدأت..

السؤال الغائب جدا عن المشهد الفلسطيني، ولا زال هناك إصرار على تجاهله كلية، هو لماذا لا يعيد الرئيس محمود عباس النظر جذريا في الوضع السياسي القانوني لفلسطين، بأن يعتمد رسميا دولة فلسطين، دولة تحت الاحتلال، استنادا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 في نوفمبر - تشرين ثاني عام 2012، والتي منحت فلسطين عضوية دولة مراقب، وحددت ارضها وحدودها كاملة، دون أي مقايضة لما احتل من ارضها عام 1967..

المسألة هنا، ليست تسجيلا لنقاط ضعف في عمل القيادة الشرعية الفلسطينية، فلو كان القصد ذلك، فقد نحتاج الى كمية ورق من الصعب احصائها، لكننا أمام مسألة محددة واضحة لا تحتاج لنقاش او بحث أو مراجعة أي كان، بل أن الرئيس عباس سبق له ان تحدث عنها مرارا وتكرارا في مناسبات عدة، وأعلن انه سيعلن فلسطين دولة تحت الاحتلال، وعليه سيطالب بتوفير "الحماية الدولية" لشعبها وفقا للقانون الدولي..

ولكن تلك الاعلانات لم تصل ولو لمرة واحدة لبحث هذا الخيار جديا، من ضمن ما يتم مناقشته في "الديون السياسي الفلسطيني العام" - المعروف اعلاميا باسم اجتماع القيادة الموسع-، أو في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عندما يتكرم الرئيس ويعقدها بين حين وحين، اي أن "الخيار ليس مطروحا للنقاش الوطني"، رغم انه الخيار الأول والوحيد الذي يجب أن يكون محلا للنقاس، لبحث آليات التنفيذ وسبل تطبيقها في الداخل الفلسطيني..

ولأن الحديث عن المحكمة الجنائية يحتاج مرجعية قانونية لدولة فلسطين، فذلك سبب أكثر من ملح لاعلان الدولة، ثم تشكيل كل اطرها التي يجب أن تتوافق ومتطلبات الحاجة السياسية - القانونية، ومنها يتم تشكيل برلمان دولة فلسطين المؤقت، وتنتهي حالة "الغموض والفوضى السياسية" بتغييب الاطار التشريعي الفلسطيني، كما يتم تشكيل حكومة دولة فلسطين، بديلا لما يسمة "مجلس وزراء" لا صلة له بجوهر القضايا الوطنية، وكثير من القضايا التنفيذية، حنى وصل الأمربسلب صلاحياته التنفيذية لمصلحة الرئاسة دون أن يقف الوزير الأول مدافعا عن ما له بالقانون..

كما ان ذلك يفتح الباب لعمل القانون الأساسي كدستور مؤقت لدولة فلسطين، مع تفعيل اللجنة الخاصة به، بعد ان يتم تشكيلها من جديد، بعيدا عن الشخصيات التي أدخلت في موات منذ سنوات..

خطوات لا بد منها قبل اي اعلانات كلامية، لم تعد ذات اهتمام للشعب الفلسطيني كون مطلقيها فقدوا أي صدقة سياسية في كل ما وعدوا أو هددوا..

ولأن هناك حديث عن دعوة لعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير فيجب أن يتم تجهيز كل تلك العناصر لتصبح قرارات صادرة عنه، بصفته المرجعية العليا في غياب المجلس الوطني، كي تبدأ رحلة كفاح وطنية فلسطينية جديدة لمواجهة المشروع الاحتلالي، ورحلة اعادة بناء دولة فلسطين بروح التحدي السياسي، وستكون تلك خطوة رافعة وطنية تعيد تصويب المواجهة الشاملة، وترتيب جدول الأعمال الوطني بعيدا عن "تفاهات الانقسام"..

ولعل هذه القضية الوطنية تضع نهاية لمن ينال من مكانة فلسطين عبر المشهد الانقسامي، وستضع كل أطراف المعادلة السياسية أمام اختبار جديد..فلسطين أم فصائل فلسطين!

الأمل الا يضيع الوقت أكثر، وعمليا لا خيار وطني غير هذا الخيار لو كان هناك من يريد حماية المشروع الوطني!

ملاحظة: احيانا يصر البعض أن لا يمنحك لحظة تفاؤل أن هناك ما هو خير في عمل "أولي الأمر" في بقايا الوطن..لترضية فرد استبدلوا وفد اللجنة التنفيذية بوفد فصائل..مهزلة لا أكثر لأن من سيذهب جزء من المشكلة وليس الحل..المسخرة مستمرة!

تنويه خاص: لا زال رد فعل قيادات حماس يدور حول مشكلتها مع مصر ولا يبحث كسر جدار المعضلة..التظاهر بحدود غزة والخطب الرنانة العقيمة تساوي "تعريفة" مش أكثر..المطلوب معلوم، ودونه لتبقى حركة المقاومة الكلامية متواصلة..والخسائر تكبر!

الشرعية الفلسطينية" ليست "أموالا" فقط!

كتب حسن عصفور/ لم يكن مفاجئاً ان لا يكون هناك رد فعل من غالبية قيادات الصف الأول، فيما يسمى بـ"القيادة الفلسطينية" حول تقرير نشرته منظمة اسرائيلية، تضع مطاردة الاستيطان هدفا أوليا لها، بأن حجم البناء والنشاط الاستيطاني في الـ10 سنوات الأخيرة تضاعف 3 مرات، بل أنه أي منهم، خاصة ما بات يعرف وطنيا وشعبيا بـ"فرقة اللطم والندب"، لم يقف ليقول كلمة حول ذلك بتاتا، وكأن التقرير يخص وطنا غير الوطن، وبلدا غير البلد..

لكن ذات "الفرقة" وغيرها ممن يحملون مسمى قيادات "الصف الأول"، لا يكفون عن البكاء ليل نهار، يهددون بما لا يستطيعون أصلا فعله، بل يبدو أنهم لا يملكون من حيث الأصل القدرة على الفعل، حول حجز أموال الضرائب الفلسطينية، وعدم تحويلها، قضية باتت هي العنوان الأساس لكل تصريحاتهم، ولم يعد للقضايا الوطنية حضورا في لغتهم، رغم بلادتها ومللها، لكنها تكشف جوهر خط المسار الذي يربطهم بالوطن وقضيته..

قبل أيام، تحدث المبعوث الأممي السابق روبرت سري، وبعد أن انهى مهامه، كلاما ليت الرئيس محمود عباس يصدر به "تعميما سياسيا"، و"توجيها رئاسيا" لكل الناطقين باسمه وحركته فتح، تعميم شامل وعام لكل من له صلة بالشأن الوطني العام، فالسيد سري، وخلال محاضرة له في تل أبيب، أعلن ان السلطة الفلسطينية "تفقد سريعا شرعيتها في نظر الشعب الفلسطيني"

وقال سيري: "السلطة الفلسطينية في رأيي، تفقد شرعيتها سريعا الان في نظر الشعب، بسبب عدم تحقيق تقدم في الاهداف السياسية وانشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا الى جنب مع اسرائيل في سلام وامن".

واضاف ان "البعض يعتقد ان اقتصادا فلسطينيا قويا يكفي للمحافظة على الاستقرار في الضفة الغربية (...) بالفعل لاحظنا في السنوات الاخيرة نموا اقتصاديا كبيرا في الاراضي الفلسطينية، واستقرارا نسبيا بما في ذلك تعاون

(اسرائيلي فلسطيني) غير مسبوق في المجال الامني، الا ان النمو الاقتصادي وحدة لن يستطيع ضمان مستقبل دائم".

وشدد سيري على انه "لا يمكن لاي مؤسسة سياسية البقاء اذا ما استندت فقط على الاقتصاد، وفقدت الشرعية السياسية، اذ لم تتبع طريقا سياسيا يؤدي الى قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء (...) اخشى ان ينتهي الامر بالمؤسسات الفلسطينية الى العجز عن الاستمرار والى الانهيار". وقال "الامر ليس مسألة اموال فقط".

نعم، لقد لخص السيد سيري تلخيصا دقيقا جدا، المشهد الفلسطيني، كما غاب عن غالبية ما يسمى بـ"القيادة الفلسطينية"، ولعل هذا التوصيف يكشف بالمقابل حقيقة حديث وزير خارجية أميركا جون كيري، والذي لخص المسألة الرئيسية المراد حلها كي لا تنهار السلطة، هو ارسال الأموال، وكيري كان يترجم بلغته الأم، ما يقوله، وبلا انقطاع، ممثلي الرئيس عباس والناطقين باسمه، عندما يتجاهلون جوهر العقد السياسية بين الشعب الفلسطيني ودولة الكيان، وبدلا من إظهار البعد الوطني بكل أركانه وزواياه، يبرزون المال وحده، وكأنه مفتاح البقاء لهم وللسلطة التي يرونها..

ذلك الاستنتاج سبق لكاتب المقال أن مر عليه كثيرا، ومقال يوم أمس الأربعاء ردا على تصريحات كيري تطرق لها ولخصها بأن المسألة ليست أموال ونفقة شهرية، بل هي قضية وطنية، ولعل ما يقال من أهل فلسطين، بلغة عربية، لا يصل الى من يحمل مفتاح القرار، فكان اللجوء الى نقل تصريحات من يتحدث الإنجليزية، عل الرسالة تصل، بأن "القضية والشرعية ليست أموالا فقط"، هي قضة سياسية وطنية بامتياز..

قد لا يكون مفاجئا أن تكون رد الفعل الغاضبة جدا، وتصل الى حد الانفجار مع وقف بعض من مصادر النفقات والصرف، رغم أن فتح لم يقف عليها ذلك، حيث تتلقى شهريا من السلطة وميزانتها مبلغا يفوق النصف مليون دولار، في حين اهتزت وتوقفت عن غيرها من الفصائل..

هل هناك مفاجأة سياسية في عدم انفجار المشهد مع دولة الاحتلال الى درجة مشابهة لما كان يوما قبل العهد العباسي، ولم نشهد موجة او هبة شعبية ضد المحتلين طوال العشر سنوات بعد رحيل الخالد، في حين غزة واجهت 3 حروب وحصار لا يتوقف..

هل غياب المواجهة الشعبية ضد المحتلة، الا بعضا من رد فعل محدودة ومحسوبة كان صدفة، رغم أن الرئيس وغيره لا يكفون عن الحديث عن "المقاومة الشعبية السلمية"، لكن ذلك لم ير النور، بل لم تهز أركان ذلك الهدوء أي قضية وطنية كبرى، بما فيها اغتيال ارض واغتيال بشر، وكان الظن كل الظن أن مشهد اغتيال الوزير الشهيد زياد ابو عين أمام العالم ونقل بشكل حي ومباشر، سيكون نقطة الفصل بين "الهدوء العام" و"ألغضب العام"، خاصة وأنه ترافق مع محاولات "تهويد القدس والمقدسات"، لكن الأمر مر بهدوء وتوقيع مذكرة انضمام الى المحكمة الجنائية، واستخدم الحق الوطني كأنه شيء قادم من كوكب آخر..

ولأن الغضب الشعبي الوطني لم يعد جزءا من السلوك العام، وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية مع دولة الكيان ترهن الوطن لمدة عشرين عام تحت سيف المحتل، مما اسمي باتفاقية العار – العاز.. اتفاقية وقعت ونشرت وغضب البعض بالبيان واستمرت السلطة في ادارة مؤخرتها للوطن ومن اعترض..

لعل التحذير الذي تحدث عنه روبرت سيري بأن " السلطة الفلسطينية في رأيي، تفقد شرعيتها سريعا الان في نظر الشعب بسبب عدم تحقيق تقدم في الاهداف السياسية وانشاء دولة فلسطينية"

هل بات الأمر قريبا وفقا لمسار الحدث..وهل الانهيار السياسي بات وشيكا وفقا لمنهج العمل..الخوف أن يصدق سيري وتتحقق نبوءته..فهل من يقرأ قبل فوات الآوان..أم هناك من يخطط بخبث مركز لحدوث ذلك تحت مسميات مستعارة!

ملاحظة: أليس غريبا أن يعلن الناطق باسم الرئيس عباس أن كيري هاتف الرئيس ليسأله عن "جدول أعمال المجلس المركزي"..اليست وقاحة نادرة أن يطلب كيري ذلك..أما أن يستجاب له فتحتاج لتعريف خاص وجديد!

تنويه خاص: المجموعة الارهابية اليهودية حرقت جامعا يوم أمس في بيت لحم، اليوم تحرق كنيسة..هل تحرك أهل "البلادة السياسية" لاثارة العالم حول هذا الشكل الجديد من الارهاب..أم أنهم يفكرون في حساب أرقام أموال الضريبة..العار قادم للبعض!

"ألغاز" اتفاقية الغاز المخزية وطنيا!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعلت لجنة مقاطعة منتجات دولة الكيان بفضح "اتفاقية" الغاز - "اتفاقية العار"- التي وقعتها حكومة الرئيس محمود عباس مع حكومة نتنياهو، من خلف مؤسسات الشعب الوطنية، وباسلوب لا يليق بمن يحمل إسم دولة فلسطين، لا شكلا ولا اسلوبا، حيث قامت سلطة الطاقة بتوقيع اتفاق لمدة 20 عاما وبقيمة تصل الى أكثر من مليار دولار..

ولأن المفارقات تأبى أن تغيب في سلوك ونهج وممارسات حكومة الرئيس عباس بأن تعقد واحدة من "الصفقات القذرة"، سياسيا قبل أن تكون اقتصادية، في وقت اعلان حركة فتح حرب اسمتها حرب مقاطعة منتجات دولة الكيان، والمفترض أن فتح هي القاطرة التي تسير عمل مجلس وزراء رامي الحمدالله، وهي صاحبة اليد العليا عليها، بحكم أن الرئيس محمود عباس هو محركها الأول وهو ذاته رئيس حركة فتح، أي أن الاتفاق نال رضا وموافقة الرئيس بكل صفاته، قبل التوقيع، بل أن صندوق الاستثمار الفلسطيني، برئاسة نائب رئيس الوزراء محمد مصطفى، وهو المرتبط مباشرة بمكتب

الرئيس ولا يطلع أي مؤسسة فلسطينية، حتى الحكومة عن حقيقة النشاطات المالية - الاقتصادية له، هو من يقف خلف "صفقة العار"..

حركة فتح، تعلن وتقود وسائل اعلامها للحديث عن "قرار مقاطعة المنتجات الاسرائيلية"، في حين أن المنتج الأخطر تم توقيعه دون أن تقف حركة فتح واعلامها متعدد الأسماء، الرسمي وشبه الرسمي أمام خطر صفقة الغاز المخزية بكل معنى الكلمة على القضية الأساس..

النائب عباس زكي، وهو أيضا عضو لجنة مركزية في فتح، شارك بصفته في مؤتمر مع نواب وساسة لفضح تلك الاتفاقية وفضحها بعد أن أخفتها حكومة الرئيس عباس عن الشعب ومؤسساته، ولخص زكي موقفه بعبارات غاية في الدقة: "إنه من غير المنطقي أن تقوم مجموعة من المنتفعين بالسمسرة، وعقد اتفاق لاستيراد غاز الاحتلال، فهذا يعتبر خطأ وطني واستراتيجي، وعلينا أن نكون حراساً وأمناء على القضية الفلسطينية".

الفضحية السياسية في توقيع الاتفاقية لا يقف عند حدود استيراد منتج وبضاعة من دولة الكيان، بل أن من قام بتوقيعها تجاهل كليا أن هناك مستقبل وطني فلسطيني في اطار دولة مستقلة، سيكون لها الحق وكل الحق ان تعقد اتفاقاتها الاقتصادية مع أي طرف ودولة غير دولة الكيان، وأن هناك معركة وطنية فلسطينية تختمر وتوشك على الانفجار لـ"فك الارتباط السياسي والاقتصادي والأمني" مع الاحتلال وأدواته المتشعبة والمتعددة، بل أن الرئيس عباس يعلن أنه بصدد الإقدام على "خيارات صعبة" في قادم الأيام..

أي مسؤولية تلك التي تحكم مسار هذه الحكومة بعد توقيعها اتفاقية مع دولة العدو لمدة 20 عاما، وبشروط الهيمنة الاحتلالية، ضاربة عرض الحائط أن "الحقيقة السياسية" في مستقبل الأيام ليس هي التي تتحكم بآلياتها سلطة المحتل وأدواته الفاسدة التي وصفها زكي بأنهم "منتفعين بالسمسمرة"، لكن الأخطر من "سمسرة المال" ، هو أن يكون هناك "سمسرة سياسية" تنال من جوهر الحق الوطني في الاستقلال واكمال مسار طريق التحرر والخلاص

من الاحتلال بكل أدواته ومشروعه، وفي القلب منها مشروعه الاقتصادي الخطير..

اسقاط اتفاقية العار هذه بات واجبا وطنيا، لا يجب الصمت عليه، بل اسقاط أداة تنفيذه يصبح ضرورة وطنية أيضا، فمن يعبث بمستقبل وطن وقضية ويتصرف وكأن المشروع الوطني ليس سوى "مفرخة لسرقة حلم ومشروع شعب" لا يستحق أن يكون جزءا منه..

لا مجال للصمت على اتفاقية الخزي المشبوهة جملة وتفصيلا مضمونا وفعلا، وعلى حركة فتح، أن تنتفض على هذا العار الوطني الذي لو صمتت عليه سينال منها الكثير، والتاريخ لا يرحم، ولا ينخدع أحد بأنها اتفاقية خارج "النص السياسي"، فهي أخطر اتفاقية سياسية لا تقل شبة وخطرا عن المشروع المقبور المقدم قبل فترة لمجلس الأمن، وتم اسقاطه بهبة وطنية عامة..

الآن يجب فتح كل "النيران" لإحراق هذه الاتفاقية ومن يقف خلفها كان من كان..وليذهب محركها الى مزبلة التاريخ..هي فرصة لحشد وطني واسع من كل الأطياف لاسقاط مشروع مشبوه يسمسر على الوطن لصالح "حفنة - زمرة" لم يعد للوطن قضية وشعبا مكانا في تفكيرها سوى كيف يتم نهبه وبيعه بأي ثمن بخس!

القوى جميعا يجب أن تنتفض، ومعها أعضاء المجلس التشريعي، وقبلهم جميعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي عليها تحمل مسؤوليتها الوطنية لكبح جماح "فرقة السمسرة السياسية"، التي تحاول استغفال أهل فلسطين لتمرير مشاريع تآمرية على حساب دولة فلسطين ومستقبلها الوطني..

أنه زمن الهبة الشعبية لوقف هؤلاء عن المضي قدما بمشروعهم غير الوطني..ولتسقط حكومة العار وكل من لا يعمل لاسقاطها!

ملاحظة: وزير حرب العدو يعالون يعتبر أن اقامة دولة فلسطينية مستقلة ليس سوى أحلام يقظة"..الحق مش عليك يا تافه ولكن لمن يصمت عليك واقوالك..ولأنك جهول فانتظر كيف سيكون الحلم الفلسطيني!

تنويه خاص: حماس متهمة بحكم التسلط القائم في قطاع غزة عن أي عملية تفجير او اعتداء على اي انسان..طيب من المسؤول عن خطف مدير مكتب نواب غزة من قلب رام الله..هل وصلت قوات أمن حماس الى قلب "عاصمة الرئيس" المؤقتة" يا ويلنا!

القسام" ليست إرهابية نعم..فلما لا تدين "حماس" الارهاب ضد مصر!

كتب حسن عصفور/ نعم كان قرار محكمة مصرية متسرع، وبلا تفكير سياسي حكيم، ما اعتبر كتائب عزالدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس "منظمة ارهابية"، قرار جاء في ذروة حالة "الانفعال" السياسي - العاطفي في مصر نتيجة ضربة ارهابية ضد جيش مصر، ليست بعيدة عن حدود قطاع غزة، ولولا تلك اللحظة لخرج سياسي رسمي مصري معلقا ان ذلك حكم بدائي لا يلزم السلطة المصرية، التي ستواصل فحص القرار..

نعم، قرار المحكمة ليس في صالح موقف مصر التاريخي مع فلسطين القضية والوطن، حتى وإن كان البعض في المحروسة يملك شبهات تدخل عناصر فلسطينية في أعمال ارهابية في سيناء، رغم ان الغموض المعلوماتي كبير جدا، مستبدلا المعلومة باشارات تنحصر اساسا في ما يسمى بـ"جيش الاسلام" بقيادة ممتاز دغمش، والذي يحظى برعاية حماس منذ نشأته للتشويش على الوضع الداخلي الفلسطيني قبل انقلاب حماس الأسود في القطاع عام 2007..

وكان بامكان رد فعل حماس أن يكون سياسيا حكيما، دون الانجرار الى رد فعل اكتسب بعضه "حماقة" لا تقل عن حماقة القرار ذاته، عندما خرج منهم عسكري وسياسي، معلنا انتهاء علاقة مصر بالوساطة بين حماس ودولة الاحتلال، فيما ذهب ناطق باسم القسام في تصريحات نشرتها مواقع اعلامية حمساوية، لاعتبار مصر دخلت في "خانة العدو"، بينما قفز أحد نواب حماس الغزيين ليقول كلاما لا يمثل أي بعد سياسي، وتحدث وكأن قواه "تحاصر مصر"..

رد الفعل الأولي على القرار الخاطئ بكليته، كان له ان يمتص ذلك القرار ويحيله الى خبر ليفتح بابا جديدا في العلاقة المصرية مع حركة حماس، ولعل الفرصة جاءت الى قيادة الحركة لتعلن موقفا من مجمل الأحداث التي شهدتها مصر منذ 30 يونيو، وأدت بانهاء حكم "الجماعة الاخوانية الارهابية"، فكرا وممارسة..

نعم، جاءت سياسية لقيادة حماس عبر قرار محكمة مصاب بعمى، لتعلن رسميا وعلانية أنها ضد الارهاب الذي يستهدف مصر أرضا وشعبا وجيشا، وان تدين كل العمليات، بما فيها العملية الارهابية الخيرة ضد جيش مصر، وعلن استعدادها الكامل للتعاون مع مصر الدولة والقيادة والرئاسة من أجل مطادرة الارهابيين، بل أنها على استعداد كامل لتقديم كل ما يخدم ملاحقة الارهاب الذ يعمل ضد جيش مصر، بديلا لموقف حماس الذي عبر عن "القلق لما يحدث في مصر من دورة عنف وقتل"، وكأنها تساوي بين الارهابيين وعملهم ودور جيش مصر لمكافحة الارهاب..

سقطة حماس السياسية تفوق كثيرا، ما قررته محكمة بقرار بدرجة بدائية، لا قيمة له على موقف مصر السياسي رسميا نحو فلسطين، بل ربما ينتهي اسرع من صدوره، بينما حماس بموقفها السياسي الرسمي من التطورات في مصر تضع حول نفسها كل "الشبهات الممكنة" بأنها لا زالت معارضة لثورة مصر، بحكم اخوانيتها وليس وطنيتها الفلسطينية، تغلب "الأخونة والجماعة" على "الوطنية الفلسطينية"..

فحتى الساعة، حماس وجيش ممتاز دغمش فقط، هما الذين لم يدينا االعمل الارهابي الأخير، بينما كل فصائل العمل الوطني، يسارا، يمينا، الاسمويا علمانيا أدانوا العمل بلغة غاية في الوضوح، وبلا اي تردد، حتى وإن تأخرت بعض القوى في الادانة ، لكن الجميع عدا حماس وتنظيم ممتاز دغمش من صمت وتجاهل..

حماس وقيادتها لا تعترف أن النظام المصري نظام شرعي هو ابن لثورة شعبية أسقطت حكم الجماعة، وأن مصر إنتخبت رئيسا بمشاركة فاقت ما كان لمرسي، ليس لسبب وطني بل لكونها جزء اصيل من تنظيم الاخوان المسلمين، الذي يخوض حربا ارهابية ضد مصر، وهذا لم يعد استنتاجا اعلاميا أو أمنيا، بل أصبح واقعا تعترف به الجماعة، عبر بيانات رسمية لها وأذاعتها قنواتها التلفزية الممولة قطريا، واعادت نشرها مواقع اعلامية حمساوية، بيانات تعلن ان الجماعة تعلن "الحرب العسكرية" ضد مصر ارضا وجيشا..

ولأن حماس جزء رسمي وفاعل وحيوي بتلك الجماعة، وهي صمتت وتصمت على التحول الخطير في ممارسات الجماعة التي باتت ارهابية بكامل اوصاف الارهاب، فهي بالتبعية تقع في دائرة الشبهة التي تنالها بحكم الانتماء الفكري – التنظيمي..

ولندين قرار المحكمة ضد القسام، السؤال الرئيسي، الذي يستوجب أن تجيبه قيادة حماس أولا، والقوى الوطنية الفلسطينية ثانيا، لماذا لا تدين حماس الارهاب ضد مصر ونظماها وجيشها، ولما ترفض حماس الاعتراف بالتغيير السياسي في مصر، وترفض التعامل أن مصر لها رئيس منتخب، وتتجاهل ذلك في كل ما تقول وتكتب، ولما لا تضع مسافة بينها، إن لم تقطع صلتها، بجماعة تعلن أنها تشن حربا عسكرية ضد مصر..

الترابط بين حماس والجماعة الاخوانية الارهابية يمثل أدلة تضع حماس بكل ما لها وعليها تحت دائرة الشك الدائم، والشك اما أن يكون غير صادق أو انه

صادق، وازالة الشكوك أو الظنون تقع مسوؤليته على قيادة حماس وليس غيرها، هي وحدها من يتحمل ازالة الشكوك والتساؤلات، وبعيدا عن الاستعراض والمنظرة، فالغطرسة مصيرها الانكسار..

المراجعة من اجل فلسطين ليست جريمة يا حماس..التعالي وضرب الحائط بكل الشبهات انتظارا لتحقيق أمنية اخوانية برعاية أميركا تركيا قطر، لاسقاط مصرليست سوى وهم كبير..ومن يعيش في الوهم قد يصحى يوما على "كابوس رهيب"..

الوقت من ذهب فلتسارع حماس وقيادتها بمراجعة موقفها "المشبوه - الملتبس" من مصر الثورة والدولة وتفصل ذاتها عن قوى الارهاب ضد مصر من أجل فلسطين، ودون ذلك فكل بيانات اللغة والبلاغة لن تزيل ذرة اتهام وشبهة عن كاهلها !

ملاحظة: تفكير اللجنة التنفيذية بتشكيل وفد للذهاب الى قطاع غزة، هل ينتج ما كان له قبل عملية الارهاب في سيناء..أم ان المسألة دخلت في كمين سياسي قد يعيق المتوقع..التفكير واجب قبل الذهاب!

تنويه خاص: حرب أميركا مع نتنياهو وحزبه باتت علانية..للعلم ما دخلت الادارة الأميركية في حرب كهذه الا وسقط نتنياهو..شواهد سابقة لا زالت حية..ممكن القول من الآن"باي باي بيبي - سارة"!

انتهى أجل "حكومة الرئيس"..فوجب ابدالها!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك أدنى درجة من الشك السياسي بأن العمر الافتراضي، كما الرسمي لـ"حكومة الرئيس عباس"، أو ما تسمى بـ"حكومة التوافق"، قد انتهى، ولم تعد لا بصفتها ولا بحضورها تمثل أي مظهر للتسمية التي كان يجب أن تكون عليها بعد تشكيلها وفقا لبيان "الشاطئ المقبور بفعل فاعل معلوم تماما لكل أهل فلسطين، وطنا وشتاتا..

وفتح ملف "العمر الافتراضي" لهذه الحكومة القائمة، ليس لأنها لم تنجز القضايا الأساس لما أقسمت عليه، ولم تعمل كل ما كان عليها أن تعمل وفاق للقانون ونص الاتفاق الذي أحضرها، رغم أنها جاءت كـ"بديل" لرئاسة الرئيس محمود عباس مجلس الوزراء مباشرة وليس عبر "وكيل"، كما هوالحال القائم الآن، بل لأن فلسطين أمام مرحلة تاريخية جديدة، لا تتناسب معها لا شكلا ولا مضمونا..

الحكومة كان عليها، أو بالأدق على وزيرها الأول د.رامي الحمدالله، تقديم استقالته والعودة الى المكان الذي يفضل، في رئاسة جامعة النجاح، وخاصة أنه لا زال يحتفظ به راتبا ومسمى من الباطن، وقد يكون ذلك الحقل المنطقة الأفضل لاظهار "مواهبه وكفاءته" العلمية، بعد أن حاول تجربة العمل السياسي التنفيذي، فلم يترك بصمة يمكن أن يقال أنها ساهمت في تعزيز مكانة الرجل في المشهد الفلسطيني العام، بل على عكسه تماما، خسر كثيرا من رصيد كبير كان له، من خلال العمل العلمي في الجامعة، والتنفيذي في لجنة الانتخابات..

ولو تفرغ الوزير الأول لمراجعة مسيرته، منذ اتفاق الشاطئ الذي قارب العام على توقيعه، سيجد أن "العورات" هي السائدة وليس "الحسنات"، خاصة وأن الحكومة عمليا لا تمتلك من "القوة التنفيذية" لتنفيذ ما يمكنها الا بالعودة الى سلطة الرئيس ومكتبه، أو أجهزته الأمنية، كما كشف ذلك يوما د.رامي الحمدالله، في مكالمة هاتفية عرفت باسم "فضيحة شالبوكا"، ولذا قد يكون من الأفضل له ولمستقبله، أن يتقدم باستقالته الى الرئيس عباس، لفتح الباب أمام تشكيل حكومة وطنية جديدة..

والدعوة لتشكيل "حكومة وطنية جديدة" باتت أحد مطالب القوى السياسية الفلسطينية كافة، عدا حركة فتح، لتكون رافعة سياسية - تنفيذية للخلاص من "الركود العام" و"الشلل السياسي" الذي بات يغطي "بقايا الوطن" و"الشتات" وبالتحديد في مخيمات اللجوء، نداء تفرضه الحركة السياسية التي يجب أن تدور عجلتها، مع تصويب مسار آليات العمل الفلسطيني..

والنداء هنا يأتي باعتبار أن المجلس المركزي الفلسطيني، صاحب السلطة والولاية السياسية - القانونية في غياب المجلس الوطني، كي يصدر عنه قرارا يكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مهمة تشكيل "حكومة وطنية جديدة" للدولة الفلسطينية، بعد أن يعلن عن قيامها رسميا بديلا للسلطة الوطنية ومؤسساتها..

ويبدء التشاور المباشر مع كل القوى والفصائل، ومنها حركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي"، كون الحكومة المفترض أن تكون هي حكومة لـ"دولة فلسطين"، وفقا لقرار الأمم المتحدة، تعيد الاعتبار للحياة السياسية بما يتضمن أيضا، تشكيل "مؤسسات الدولة"، بما فيها "البرلمان الفلسطيني الانتقالي"، ليصبح المؤسسة التشريعية للدولة، ويتحمل مسؤولية منح الثقة للحكومة واعادة عمل المؤسسة التشريعية، وتفعيل القانون الأساسي" الى حين الانتهاء من "دستور فلسطين"..

بعد اعلان تشكيل لجنة عليا لمتابعة "الجنائية الدولية"، وبأنها ستبدأ من أجل تحديد وترتيب برنامج عملها، والقضايا التي عليها أن تكون أولوية، فذلك يتطلب اعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية، بل وقبلها لمؤسسات "دولة فلسطين" كونها صاحبة الولاية في تقديم طلبات المحاكمة، ولا مكان للسلطة ومؤسساتها، وبالتأكيد يعلم الرئيس عباس وأولي الأمر المتابع، ان حضور المؤسسة التشريعية ضرورة سياسية - قانونية لجدية التعامل مع الطلبات الفلسطينية..

وبالتأكيد، لا يمكن الحديث عن اعادة تفعيل المجلس التشريعي بما هو عليه الآن، ليس فقط لريبة حركة فتح ورئيسها من طبيعة وتركيبة المجلس، بل لأن تفعيله وبذات التكوين والمهام، سيكون قبرا للنصر السياسي الذي جسده قرار الجمعية العامة بقبولها فلسطين دولة عضو مراقب..

ودون التطرق لمسار الحكومة القائمة، وتقييمها فليست تلك هي القضية الجوهرية الآن، بل ما يجب أن يكون التفكير بلا "عصبوية سياسية" او "عناد

متناقض مع المصلحة الوطنية"، بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية لدولة فلسطين، تكون عنوان الفعل المستقبلي وتحت إشراف ورعاية اللجنة التنفيذية الى حين تشكيل الاطار القيادي المؤقت، والذي بات انجازه ضرورة وطنية ملحة أيضا، لاستكمال أدوات العمل السياسي الشامل في أرض "دولة فلسطين"..

المسؤولية الآن على عاتق رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية والرئاسة الفلسطينية كي تبدأ عجلة التحضير الجاد لدورة المجلس المركزي للخروج بآليات عمل "ثورية"، تعيد انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية وترسم مسارا جديدا لها، خارج إطار الاتفاقات الموقعة باعتبارها أصبحت "كادوكا سياسيا"..ولرسم خارطة عمل وطني لمرحلة تعيد تثبيت الحقائق التي غابت عن مسار الفعل الرسمي خلال سنوات..

حكومة دولة فلسطين، هي العنوان السياسي المكمل لمهمام المرجعية الرسمية في منظمة التحرير، ويمكنها أن تكون قوة مضافة للحركة السياسية وأداة فعل نحو تعزيز مكانة الدولة وحضورها المفترض أن يكون!

ملاحظة: اللعب بالنار في قطاع غزة تحت "ستار" خلافات فتح لن تفيد أحدا..وبالمقدمة حماس وأجهزتها الأمنية..بلاش "زعرنة" قد تكون أكثر كلفة مما يظن "مخترعها"!

تنويه خاص: هل حقا تمنع حكومة السلطة بعض وزرائها "الغزيين" من الحركة والذهاب الى رام الله..الغريب أن الاتهام جاء على لسان وزير منها، لكن "بلادتها السياسية" منعها من التوضيح، كما كل شيء يحتاج توضيحا ولا يكون!

"تحذيرات" كيري حول انهيار السلطة ..مهينة وطنيا!

كتب حسن عصفور/ استمرارا لمسلسل "القلق" الأميركي لنتائج "حجز الأموال الفلسطينية" من قبل حكومة نتنياهو، تقدم جون كيري وزير الخارجية بشهادته للكونجرس حول ما يعتليه من مخاوف بخصوص انهيار السلطة، ومن سيملئ الفراغ..

وخلافا لكل "الشهادات السابقة" بأن انهيار السلطة سيؤدي الى "الفوضى"، أعلن كيري أن الانهيار سيأتي بـ"الحركات الاسلامية" وخاصة "حماس والجهاد الاسلامي"، لملئ "الفراغ السياسي"، تحذير لم يكن له مكانة في أي من التصريحات السابقة للمسؤولين الأميركيين..

شهادة كيري، لم تقف عند حدود "ملئ الفراغ" الذي يراه في حال "انهيار السلطة وعباس"، بل استعرض نصائح الادارة الأميركية، ومحاولاتها مع غيرها لمنع القيادة الفلسطينية، من الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، وأنه حذر من "عواقب" تلك الخطوة، والتي وصفها بأنها "غير شرعية" باعتبار أن فلسطين ليست "دولة" وبالتالي لا يحق لها التقدم الى المحكمة الجنائية.

الوزير الأميركي، قال أنه " "تمنى لو أن الفلسطينيين تصرفوا بطريقة مختلفة، ولهذا فهم لا يتلقون مساعدات الآن"، فيما ألمح قبل تمنيه على أن الطرف الفلسطيني قد "نفذ صبره" ولم "يستطع احتواء ذلك"..

الشهادة من ألفها الى يائها تحمل "تناقضا وارتباكا سياسيا، قلما يحدث من وزير خارجية الدولة التي مفترض أنها تسمك بقيادة دفة الحركة السياسية، وصاحبة النفوذ غير العادي على طرفي المعادلة التفاوضية في فلسطين واسرائيل..

كيري، حاول أن يضع حركتي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" في مصاف "العدو السياسي" للشعب الفلسطيني، واعتبارهم "البديل الأخطر" في حال انهيار السلطة، التي تترنح نتيجة موقف أميركا ودولة الكيان، وهذا الاستنتاج

الأميركي يمثل موقفا خطيرا جدا، ليس لما يحتويه من وضع حركتين هما من صلب التكوين السياسي الفلسطيني، بل أن الادارة الأميركية بهذا الاستنتاج تشكل تحريضا مسبقا بأن "المصالحة الفلسطينية، مع الفصيلين يشكل خط أحمر للإدارة الأميركية..

لجوء كيري الى التلويح بورقة "حماس" و"الجهاد" كخطر بديل تشكل واحدة من الرسائل التي لا يجب أن تصمت عليها القيادة الفلسطينية، مهما كان الاختلافات الداخلية، فالسكوت هنا يؤكد أن "المخاوف التي بحث عنها كيري" تجد لها صدى في مقر الرئاسة الفلسطينية، كما أن تلك الأقوال ستصبح سيفا لاحقا بيد اي حكومة اسرائيلية مقبلة لاستخدام تلك الشهادة الخطيرة في حالة انجاز المصالحة الوطنية..بل ايضا ستكون قيدا قانونيا من قبل الكونغرس وشروطا مسبقة لتقديم أي مساعدات لفلسطين..

تلميحات كيري تجاه حماس والجهاد، واستدعاء مسمى "الحركات الاسلامية" في هذا التوقيت ليس سوى نشر "فزاعة" بتزامن ليس بريئا مطلقا مع المخاوف المنتشرة من الأعمال الارهابية لبعض التنظيمات التي تختبئ وراء "الاسلام"، استدعاء لم يكن عن سوء فهم أو سقوط لغوي، بل هو محاولة غاية في الخبث السياسي لربط حماس والجهاد بالتنظيمات الارهابية..

ورغم أن الادراة الأميركية تفتح بابها واسعا لحركات "اسلامية" ومنها ما هو ارهابي لكنها تتجاهل ذلك وقتما تشاء، وتستحضر "الارهابي وقتما تشاء، وكيفما تشاء"..

كيري تجاهل تفسير وشرح ماذا يعني أن "صبر الفلسطينيين نفذ"، وما الذي ادى الى ذلك النفاذ ومن يتحمل مسؤوليته، تجاهل الوزير تحديد مسؤولية دولة الكيان عن انهيار العملية السياسية، نتيجة لسياساتها ورفضها المضي بتنفيذ كل ما سبق الاتفاق عليه، وانها تحاصر شعبا بكل اركان الحصار، فيما سارعت من نشاطها الاستيطاني 3 أضعاف ما كان عليه قبل استلام الرئيس عباس، والذي يقر كيري أنه ملتزم بـ"حل الدولتين وسياسية اللاعنف"..

كيري حاول أن يظهر كمستجد لاعادة ارسال الأموال الى السلطة، لكنه زرع بذور فتنة سياسية تفوق كثيرا محاولته الظهور بموقف "الداعية الانساني"، وكأن المسألة الجوهرية للشعب الفلسطيني أصبحت قضية راتب ونفقات ادارية وليس قضية وطنية وانهاء احتلال أرضه وحقه في اقامة دولته وكيانه، التي أقرتها الأمم المتحدة واعترف بها ما يزيد على 138 دولة، رقم يفوق من يعترف بدولة الكيان..

شهادة الوزير كيري أمام الكونغرس تمثل اهانة سياسية للشعب الفلسطيني، ومحاولة لتشويه طبيعة وجوهر قضيته الوطنية واستبدال "قضية الوطن" بمسألة الراتب في صيغة "نفقة مالية"..شهادة تستدعي ردا وطنيا شاملا وعاما على تلك "التصريحات المهينة"..

فهل يتذكر أولي الأمر في فلسطين ذلك، أم يرى البعض أنها "شهادة حسن سير وسلوك" لهم، منتظرين حصولهم على المكافأة المناسبة أو جائزة الترضية المالية!

ملاحظة: قضية "الصندوق الدوار" لسد العجز المالي يبدو أنها تمثل "صندوق الأمل"..لكن هل فعلا يمكن فتحه أم يبقى "صندوقا للعجب"!

تنويه خاص: ليس بالدعوات البلاغية يمكن أن يتم حل مشكلة "المعابر"..وبالقطع ليس بقدوم حكومة عباس أيضا..طريقها بات مختلف المسار!

تهديد الرئيس عباس.. واتهامه في آن!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الأخبار والتقارير التي تحدثت عن عقد لقاء تفاوضي جديد، سري بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في القدس المحتلة، علهما يجدان سبيلا للعودة الى ممارسة لعبتهما المفضلة في السنوات الأخيرة" عشق المفاوضات"، وتغافلا عما نشر من تقرير أن نتنياهو "أفسد"

صفقة بين عباس وبيريز، لو صحت سنقول لنتنياهو للمرة الأولى والأخيرة "شكرا للفاسد افساده صفقة فاسدة"..

بعيدا عن الخوض في تلك المتاهات التي قد لا تكون صحيحة، فالأخطر هو ما قاله الرئيس محمود عباس مباشرة بأنه سيلجأ الى "خيارات صعبة"، لو لم يتم تحويل الأموال المحتجزة من قبل حكومة نتنياهو، وطالب العالم الضغط عليها لتحويلها، وإلا..وكنا نظن أن هذه و"إلا".. ستحمل كل الاجراءات التي تعكس غضب الشعب الفلسطيني من قهر الاحتلال وحصاره ونشاطه الاستيطاني التهويدي غير المتوقف، وقتل بلا أي مسؤولية كلما أتيح له قتل انسان، واصرار على ادارة الظهر للعالم والقانون والشرعية بلا أي حساب..

كنا نظن هذه العبارة التهديدة العلنية من رئيس يحمل في عنقه مسؤولية اكمال مسار الخالد ياسر عرفات، لكنها تحولت الى، "والا فإن هناك خطوات صعبة مضطرون لاتخاذها"..

دون أي إفصاح عن تلك "الخيارات الصعبة"، وتركت للخيال "العلمي والأدبي والفضائي" ليبحث عن مكنونها بالطريقة الأنسب، والحقيقة أن ذلك "التهديد" يمثل "خطيئة سياسية" في الزمن الراهن، تستوجب التوقف أمامها بمسؤولية كاملة..

فإن كنا نعتقد أن تنفيذ أو تطبيق الحق الفلسطيني، بكل جوانبه يمثل "خيارا صعبا" نكون قد وقعنا في اشكالية المعرفة السياسية لما هو الحق المشروع، فما هو "الخيار الصعب" الذي قد يلجأ له الرئيس عباس ومعه من يريد من قوى، رغم انحسارها كثيرا من حوله بسبب يعلمه هو قبل غيره، ولنمارس الحق الافتراضي بالبحث عن "خيارات الرئيس الصعبة"..

*ولنبدأ، باعلان الرئيس استنفار كل المؤسسة الفلسطينية، بكل أجهزتها الأمنية والمدنية، واعلان "التعئبة العامة" للشعب والقوى بلا استثناء أي منها، لخوض معركة اكمال الاستقلال الوطني، عبر

"انتفاضة شعبية وطنية شاملة" ضد المحتل لانهاء تواجده فوق أرض فلسطين..خيار شامل لكسر احتكار التحكم بآلية الحياة اليومية، والتمرد الأشمل على وجود عدواني فوق أرض فلسطين..

*فيما يكون خيار "إعلان دولة فلسطين" فوق أرض فلسطين المحتلة، كما حددها قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 وانهاء كل مظاهر السلطة الوطنية لمصلحة "دولة فلسطين"، بما يترتب عليه من إجراءات بتعليق العمل بكل الاتفاقات مع دولة الكيان بكل ما نتج عنها من علاقات سياسية أمنية اقتصادية والتي تشمل فيما تشمل:

@ سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان، وفقا للرسائل المتبادلة بين الطرفين عام 1993، الى حين اعتراف دولة الكيان بدولة فلسطين، كما نص عليه قرار الأمم المتحدة عام 2012، دون أي مساومة أو مفاوضات..

@ الغاء كل أشكال التنسيق المدني والأمني مع الجانب الاحتلالي، والطلب الفوري من الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها المباشرة في العمل على طرد المحتلين من ارض دولة عضو في الأمم المتحدة، وتطبيق كل الاتفاقات المرتبطة بقانون وميثاق الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات..

@ الغاء فوري لاتفاق باريس الاقتصادي، والطلب من الجامعة العربية استخدام القوة المالية العربية لتصويب الوضع الإقتصادي العام.

@ تقديم مشروع الى الجامعة العربية لطلب عقد وقف العلاقات مع دولة الكيان بكل جوانبها، حتى تنسحب قوات الاحتلال من أرض دولة فلسطين.

@ التحضير لاعداد مشروع طرد دولة الكيان من عضوية الأمم المتحدة، لعدم تنفيذها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومنها القرار 194 الخاص بحق اللاجئين الفلسطيني بالعودة والتعويض، في آن، وهو الذي وضع الاعتراف بها رهنا بتنفيذ القرار..

@ بدأ العمل الفوري والجاد لاعلان أول القضايا التي ستقدم الى امحكمة الجنائية وزمنها المحدد، ولا تترك لفريق التقصي والبحث والتشاور واللقاءات التي تبدأ ولا تنتهي، خاصة الشعب جرب البعض الذي يبدأ ولا ينتهي..ومن جرب المجرب "عقله مخرب"، كما يقال.

@ ذهاب الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية الى قطاع غزة دون إستئذان من حماس واعلان انهاء الانقلاب - الانقسام المستمر منذ 8 سنوات..

وبالتأكدي هناك "خيارات أخرى" متعددة، لكن هل يمكن اعتبارها "خيارات صعبة" لشعب انتظر طويلا أن تستجيب دولة الكيان لتنفيذ ما اتفق عليه، ولتواصل ممارسة أبشع أشكال الاحتلال، بما فاق ما كان عليه قبل توقيع الاتفاقات، بعد أن أدرك أن "القوة الحق" لم تعد جزءا من الرد، واستبدلت بالشكوى والتذمر المتواصل عبر 10 سنوات..

الخيار الصعب حقا هو أن يتم مغادرة مرحلة "العويل السياسي" لتبدأ مرحلة الخلاص والفكاك من "رحلة التيه" التي طالت..ربما ذلك هو "الخيار الصعب - الأصعب" ، ليس على الشعب ولكن على من يقود الشعب..

الا أن المسألة التي ترافقت مع رسائل الرئيس عباس "التهديدية" للغرب الأوروبي، ما نشرته صحيفة "السفير" اللبنانية في عددها اليوم السبت 14 فبراير 2015، من أقوال نسبتها الى الرئيس من خلال "مصادر مطلعة"، تحمل اتهامات يمكن اعتبارها الأخطر، لو لم تخرج الرئاسة الفلسطينية فورا، وبلا إبطاء للرد عليها..

فالصحيفة نسبت الى أن الرئيس عباس أخبرمستضيفيه الاوروبيين، أن هناك قوى "إرهابية" تنتظر فشل الحل السياسي ووقف التنسيق الأمني لتبدأ في نشر "الفوضى واشاعة الارهاب"..اتهام سياسي يصعب تصديقه، خاصة، بعد أن تلك القوى "الارهابية" المشار اليها تضم "حماس وداعش والنصرة وحزب الله"، اتهام يقلب كل أسس المشهد السياسي رأسا على عقب..

هذه الاتهامات لو لم يتم نفيها جملة وتفصيلا ومقاضاة الصحيفة لنسبها الى رئيس دولة فلسطين سنكون أمام واقع ، ليس من تبادل الاتهامات فحسب، بل من تشكيل "حشد سياسي جديد"، ليتصدى لذلك الموقف الأخطر وطنيا..وقد يكون بوابة لانقسام يفوق الانقسام القائم..

اتهامات لا تستوجب الاستخفاف وادارة الظهر، بل يجب العمل لكنسها بكل السبل كي لا يدفع الشعب الفلسطيني ثمنا لـ"فوضى الكلام".

ملاحظة: الأميركية راشيل كوري استشهدت مرة ثانية بتبني المحكمة الاسرائيلية رواية جيشها..فذهب دم الشهيدة في سراب..تخليدها وطنيا فلسطينيا هو الرد بعد أن تجاهلتها دولتها أميركا لصالح قاتلها!

تنويه خاص: مهزلة لا بعدها مهزلة ما يحدث لذهاب أو لقاء وفد فتحاوي أو فصائلي..من يقرأ الكلام يعتقد انه لقاء سينهي كل مصائبنا من هؤلاء المصايب!

"حل سحري" لأزمة قطاع غزة بعين قطرية - تركية..!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج المرء الذهاب بعيدا في تفكيره ليحصر ما يعيشه قطاع غزة وأهله من "كوارث إنسانية - سياسية واجتماعية - اقتصادية"، غالبها من جراء سياسة دولة الكيان حصارا وعدوانا، وبعضها بفعل فاعل فلسطيني – عربي، يتعامل مع قطاع غزة وكأنه "حمولة زائدة" أو "مخزن للإبتزاز"، ولعل ظاهرة قطاع غزة فريدة جدا، فيما هي عليه، حيث لا باب له يمكن أن يطرقه يساعده على التغلب على ما به والخروج من "أزمة" غاية في التشابك والتعقيد..

قطاع غزة، ومنذ سنوات الانقلاب الأسود، وما أنتجه من "إنقسام" جاء ضمن المشروع التقسيمي العام للمنطقة، كما أرداته واشنطن بالتعاون مع أدواتها المحلية، الباحثة عن "مكانة قيادية" بعد جوع ونهم للسلطة والتسلط، يعيش القطاع في "دوامة" الحروب العدوانية ومنتجها، حيث شنت دولة الكيان 3 حروب واسعة، تركت من الأثر الذي لن يزول بمجرد توقيع "اتفاقات تهدئة" غالبها معيب وطنيا، رغم الادعاء اللفظي من قيادات حماس بأنها حققت النصر العسكري - السياسي على دولة الكيان في تلك الحروب..

الا أن واقع الحال يقول غير ذلك تماما، الا إذا اعتبرنا أن بعض الهلع والخوف عند سكان الكيان، مقابل تدمير ما يمكن تدميره من مبان ومصانع ومزارع، وقتل ألاف وجرح عشرات آلاف وتشريد مئات آلاف من أهل القطاع هو مظهر انتصاري، وبذا يحق لمخترعي مقولة "انتصرت حماس وانهزمت اسرائيل" اعادة تعريف معنى كلمات "النصر - الهزيمة - الكارثة - المصيبة"، وبعدها ربما يمنح "مخترع التعريف جائزة نوبل للإبداع..

وبعيدا عن "هرتقات الغطرسة"، فحال القطاع يقول أن أهله يعيشون كما لا غيرهم من سكان المعمورة حصارا واغلاقا، وكل حركة منه واليه تأت بحساب ومن خلال "ميزان الابتزاز السياسي"، حصار فريد ومركب ومسوؤليته متعددة الأطراف، فلا تقف عند طرف ليعفى الآخر، وبالطبع دولة الكيان لها النصيب الأكبر فيما هو حال قطاع غزة المأساوي بكل الأبعاد، فيما يأتت طرفي الإنقسام في "بقايا الوطن" ومعهم مصر كمشاركين في تلك المأساة العامة بكل أبعادها..

ويبدو أن المسألة لم تعتد تقتصر على حصار من أجل الحصار فقط، ولا عقوبة سياسية فحسب، تحت ذرائع عدة، يمكن دوما ايجادها، بل أن هناك ما يمكن تسميته بـ"مخطط فريد" لدفع أهل القطاع نحو مرحلة "الاستسلام السياسي" لما يمكن أن يقدم لهم لاحقا، وبعد أن تغلق كل السبل أمامهم ويترك لهم "طاقة أمل صغيرة" علها تكون "الأمل الأخير"..

المخطط الذي بدأت بعض من مظاهره تنتشر عبر أشكال "إنسانية" يستند الى تكثيف كل أشكال الحصار ومن ثمة تقديم ما يمكن اعتباره "فسحة الإنقاذ"، عبر بحر غزة، من خلال فتح ما تسميه أوساط حماس، بممر بحري لكسر الحصار، تلك الفكرة التي روجتها حماس وتحمست لها تركيا وقطر ولم تعارضها اسرائيل، ليس سوى الباب السري لـ"خطف قطاع غزة" من فلسطين ورميه في البحر بطريقة عصرية، ليس موتا ولكن سرقة من جسد الوطن الأم، واستنادا لمبدأ "صاحب الحاجة أرعن"، سيقبل أهل القطاع بأي "حل يمكن أن يكسر حصارهم غير الانساني"، وتحت شعار قديم يتجدد، انقاذ ما يمكن إنقاذه..

قطر وتركيا وبعض من قيادة حماس، تعمل بكل السبل الممكنة لوضع مصر تحت ضغط لا يسمح لها بالتفكير العام لفتح معبر رفح، ولو أعاد البعض تزامن تنفيذ عمليات إرهابية كبرى ضد الجيش المصري في سيناء، سيجد صلة ما بين فتح المعبر وتلك العمليات، وكأن هناك يد خفية تعمل على أن يجبر مصر ابقاء الطريق مغلقا مع القطاع، بالتوازي مع قيام دولة الكيان باستخدام المعابر ضمن خطة يمكن أن تخدم لاحقا المخطط الجاري تنفيذه لـ"خطف القطاع من فلسطين"..

سلوك ومواقف بعض قيادات حماس واعلامها ضد مصر وانسجام موقفها مع الموقف القطري التركي - الاخواني، والتعامل مع ثورة 30 يونيو وما أنتجته من نظام بأنه "إنقلاب" ليس سوى شكل من أشكال استعداء مصر وكأنهم يريدون زرع كل بذور الفتنة لبقاء معبر رفح مغلقا، كي يتم لاحقا استغلال ذلك الاغلاق في لحظة سياسية لفرض المخطط الخاص لسحب القطاع من الجسد الوطني..

ومع إغلاق كل الأبواب وتحت ضغط "صاحب الحاجة أرعن" يمكن تنفيذ المخطط الانقسامي الأخطر من انقسام السنوات السبع الماضية، عبر الممر البحري، لتبدأ رحلة "بناء سينغافورة الغزية"، من خلال مشاريع اقتصادية وضخ رأسمال بلا حدود، حركة يمكنها أن ترسم لأهل القطاع صورة تنموية

اقتصادية بشكل غير مسبوق، وضخ مئات المليارات من الدولارات للقطاع مقابل الثمن السياسي المدفوع لن يكون صعبا على أركان ذلك المحور المتبلور..

فأمريكا ودولة الكيان وبتعاون قطري تركي وبعض قيادات حماس المتربطة بمشروع الاخوان ستعمل على نشر السواد في قطاع غزة، ووضع أهله تحت ضغط لا منتاهي من المصائب، يمكن نشرها بكل السبل، من فوضى أمنية عارمة، واستقدام عدوان جديد يفوق في نتائجه الكارثية كل ما سبق من عدوان وحروب تدميرية، تنتهي باتفاق ترعاه قطر – تركيا ويحظى برضا اميركا بين حماس ودولة الكيان يمنح الحركة ممرا بحريا ليكون الباب الوحيد لاعادة اعمار قطاع غزة، ضمن رؤية شاملة بعيدا عن دولة فلسطين، وممثلها السياسي، وأيضا بعيدا عن مصر ودورها باعتبارها لم تعد "شريكا"..

وسريعا جدا ستبدا رحلة اعادة إعمار، قبل أن يصحى أهل القطاع وأهل فلسطين من "هول الكارثة"، وخلال شهور سيكون المظهر العام للقطاع مختلفا تمام الاختلاف، يكون بعض الذين يقفون وراء المؤامرة فخورين بما أنجزوا، وسيتم "إعماء بصر االغزيين"، والى حين أن يصحوا سيكون المخطط - المؤامرة قد وصل الى مرحلة تحتاج لحرب جديدة لكسره، ولكن من أطراف غير التي كانت جزءا من المؤامرة..

اغراق القطاع في "الحل الاقتصادي" عبر بوابة البحر، وبرعاية قطرية تركية وموافقة اسرائيلية -أميركية هو الأمل الأخير لـ"محور الشر الجديد"، إن تواصل السلوك السياسي للشرعية الفلسطينية فيما هي عليه من ادارة الظهر لحل أزمة القطاع، والعمل لكسر شوكة الانقسام، والعمل مع الشقيقة مصر من أجل قطع الطريق على المخطط التآمري الجديد، ولن يقف أمام هذه "المؤامرة المستحدثة" والجاري تنفيذها بهدوء شديد وتحت "ثوب مأساة أهل القطاع" أي عائق..

المسألة ليست "خيالا سياسيا"، لكنه قراءة لما يدور وما يمكن أن يكون، إن لم تبادر القوى الوطنية لفرض طريقها للحل الوطني والتصدي لأخطر "مؤامرة سياسية" على قطاع غزة، تفوق بخطرها كل المشاريع السابقة..

المشروع بدا تنفيذه بدقة متناهية، ويسير ببطئ حتى ساعته، لكنه قد يشهد قفزة واسعة جدا وكبرى خلال أسابيع أو أشهر، خاصة وأن الأزمة الوطنية السياسية في فلسطين، وأزمة القيادة وتخبطها وعجزها، وغياب الفعل والتصدي لذلك، وانجرار مصر لتكتيك "محور الشر" لاغلاق معبر رفح تحت ضغط الارهاب في سيناء، ستكون الروافع الأهم لـ"القفزة الكبرى" لمؤامرة "الحل الاقتصادي لأزمة قطاع غزة"..

هل يتم التعامل مع ذلك بمسؤولية وطنية من أصحاب الشأن، أم كما هي العادة السائدة منذ 10 سنوات، يكون "الاستخفاف هو الرد"، إذا افترضنا "حسن النوايا"، ولا يوجد من يشارك في تلك "المؤامرة من الباطن الرسمي الفلسطيني"، كما هو "نداء" الى الشقيقة مصر وصانع القرار فيها للتعامل مع هذا المخطط كحقيقة سياسية قائمة!

ملاحظة: رد الفعل على "اتفاقية الغاز - العار" مع دولة الكيان أقل كثيرا مما تحمله من خطر..لم نسمع اجتماعا طارئا للفصائل الرافضة، ولم نر اجتماعا فوريا لكتل وأعضاء المجلس التشريعي، وحماس لا صلة لها بالمسألة، لأنها تنتظر "الحل القادم" من وراء البحر..اصحوا يا ناس!

تنويه خاص: موقف أميركا من اعدام اقباط مصر الهادئ جدا، يشير أن الى "داعش" ليبيا لا تغضب واشنطن..السؤال هل حقا هي "داعش" ام هي قوة أخرى لبست ثوب "داعش" لطعن مصر..ابحث عن "محور الشر الجديد"!

حماس ومفترق "الجنون"!

كتب حسن عصفور/ منذ إعلان محكمة مصرية حكما أوليا بخصوص جناح حماس العسكري "كتائب القسام" كحركة "ارهابية"، تتصرف وكأن المسالة المصيرية لها، وجودا ومستقلا رهن بقرار كل من له صلة بالقانون يرى ان الطعن عليه أسهل كثيرا من كل ما تقوم به حركة حماس، وتبدو أنها تبحث عن أزمة لتستجدي تعاطفا انسانيا تعيش في ظله، يبعد عنها كل ما عليها من "مصائب" في قطاع غزة، وتهرب بها عن الجواب عن السؤال الرئيسي أمامها..

و بدلا من أن تبحث حلا، وكيف لها وبالتعاون الوطني العام، وبالتواصل الايجابي مع الشقيقة مصر، بعيدا عن "الغطرسة الفارغة" التي تخترعها، بمسميات لا نهاية لها، تذهب لمظاهرات وهتافات ومسيرات وصلاوات، وخطابات كل ما بها ليس سوى اعادة انتاج لغة غرور وغطرسة وفوقية لا مثيل لها، وصلت الى بعض من قياداتها ان يعتبر القسام قادمة لتحرير الأمة من كل شرورها، دون أن يلتفت فقط حوله ليرى انه هو وكل قيادته الأمنية لا يمكنهم أن يقفوا أمام معبر مع دولة الكيان على الحدود الشرقية لقطاع غزة..

كلام لا يوجد له صلة لا بالواقع ولا المنطق، وكأننا امام مسرحية كنا نبحث لها عن مسمى، الى أن اسعفتنا قيادة حماس بتلك التسمية للمسرحية المقبلة والمستوحاة من تراث الثقافة الشعبية: "حماس والجنون فنون"..

وهنا نؤكد أن ذلك ما أعلنته قيادات حماس خلال مسيرات على الحدود مع مصر، إذ أعلنوا بأعلى الصوت ولغة التهديد، إما فك الحصار وفتح معبر رفح، واسقاط قرار المحكمة، وإلا سترون من حماس كل اشكال الجنون..

وبما أن مسرحية "فنون الجنون" لم تعلن رسميا، واقتصر الأمر حتى الساعة على الاعلان المبدئي فقط، فيمكن لكل انسان أن يتخيل تلك الفنون التي يمكن تطبيقها، ولتكن البداية من تصريحات القيادي البارز في حماس د.محمود الزهار، الذي أعلن لأول مرة، ما يمكن وصفه، "إعلانا تاريخيا"، لينسجم مع

الاعلان السابق بأن كتائب القسام ستحرر الأمة من كل الأعداء، حيث ستكون البداية لرحلة التحرير الشامل من العدو - الأعداء بتشكيل كتائب للقسام في كل من سوريا ولبنان، وتتموضع على خط المواجهة مع "العدو الصهيوني على الجبهة الشمالية"..

ولأن الكلام يأتي ترجمة للخروج عن "العقل" و"المنطق"، وقد يكون أفضل ترجمة لخطة حماس في التهديد بالجنون العام، هو هذه التصريحات "الزهارية"، لكننا نسأل ودون أن ننكد على الفرحة التي لا مثيل لها بهذا "الاختراع"، هل سيتم تشكيل كتائب القسام وقواتها ومعسكرات تدريبها وأسلحتها بالتوافق مع سوريا الدولة - النظام، بما يعني مراجعة كاملة لموقف حماس الإخواني من الأزمة السورية، والتي اشار لها الرئيس بشار الاسد، أي اعلان براءة حماس من سلوكها، وعودة للتحالف مع سوريا والرئيس بشار، كي تنتقل بثقلها "العسكري" لتكون حائط صد في الجولان..

أم انها ستذهب الى قوات المعارضة العسكرية السورية بكل مسمياتها من "النصرة" الى "جيش الاسلام"، مرورا بأجنحة من كل لون ومسمى، تقيم معسكراتها في الجولان المحتل، تحت سمع وبصر قوات "العدو الصهيوني"، فهل ستكون كتائب القسام هنا جزءا من تحالف معادي لدولة الكيان أم لدولة سوريا..

ولننتقل من الجبهة السورية بانتظار التحديد والتوضيح، الى جبهة لبنان، التي يريد الزهار أن يضع كتائب القسام على حدودها الجنوبية لمقاتلة "العدو الصهيوني"، وبالتأكيد قد لا يعلم الزهار ان الحرب على الثورة ومنظمة التحرير عام 1982 كانت لاخراج قوات الثورة الفلسطينية العسكرية، وانه منذ تلك الايام وحتى تاريخه تمنع لبنان الدولة اي فصيل فلسطيني العمل المسلح ضد اسرائيل من الجبهة اللبنانية، بل أن حزب الله، صاحب اليد العليا والطولى أمنيا وعسكريا، لا يسمح اطلاقا لأي كان من الخروج على ما هو قائم، بما فيهم حلفاء الحزب في الفصائل الفلسطينية، لكن ولنفترض أن حماس والزهار لديهم طرق ووسائل "سحرية" لانشاء كتائب قسام في الجنوب

اللبناني، وأن هناك موافقة من الدولة اللبنانية وحزب الله بذلك، هل ستكون هناك "جبهة عسكرية موحدة" بين القسام وحزب الله، وهل يسمح لغير القسام بالعمل عسكريا، من الجهاد الاسلامي وفتح والشعبية والديمقراطية والقيادة العامة وكل الفصائل كان لها وجود عسكري أم لم يكن..

ولو اتفق الجميع على اعادة تشكيل الجبهة العسكرية الموحدة، هل ستكون بقيادة لبنانية وتحديدا لحزب الله وفي أطار رؤيته الاستراتيجية، ام سيكون هناك "قيادة توافقية واستراتيجية موحدة"، ضمن ادوات وحلفاء متفق عليهم، بما يشمل كل من ايران وسوريا الأسد..وما هو موقع المسلحين المنتمين الى جهات مطلوبة الى الدولة اللبنانية!

وقبل كل هذا كيف سيكون الواقع المسلح في المخيمات الفلسطينية بعد "الاختراع الحمساوي الزهاري الجديد"..وهل يتخيل الزهار المشهد المسلح ما بعد التشكيلات الجديدة، وعلاقتها بالدولة اللبنانية..

من حق الانسان أن يذهب الى الجنون، ومن حق أي فصيل ايضا، حماس أو غيرها ان تختار الجنون حلا لأزمتها، لكن ما ليس حقا هو أن يصل الجنون الى تحريض ضد الوجود الفلسطيني في بلاد عربية لها حساسية خاصة، واعادة انتاج كل أشكال الريبة والشكوك من الدولة اللبنانية للوجود الفلسطيني، المصاب بحالة توتر يومي مع الدولة وأمنها..

لتصابوا بأي مس جنوني تحبون وتفضلون وتختارون، على أن لا تذهبوا بالجنون الى تصدير المصائب المحلية الى حيث لا يجب هناك..

باتت ضرورة فوق الضرورة أن تتوقف حماس عن اختراع الأوهام، وتبحث عن خلق حروب وهمية بلا طائل..لتقف قيادة حماس بمسؤولية بعيدا عن غطرسة وغرور ولتبحث كيف تخرج من المصيبة بالتكاتف الوطني، وليس بمسيرات التهديد الفارغة التي لا قيمة لها، ولا تصيب أحدا برذاذ سوى أهلها..

بعض من العقل في رحلة البحث عن الجنون قبل أن يتم تحويلكم الى مشفى تعرفون مسماه..كفى وكفى..فقد بات على الكلام جمرك!

ملاحظة: حماس هي داعش..وفتح يؤكد أنه تنظيم لا وطني..اقوال ترددها قيادات فتحاوية وحمساوية..ثم تخرج ذات القيادات لتتحدث عن مصالحة وترتيبات مصالحة..كفاكم عارا وخزي!

تنويه خاص: امريكا عدو كل الشعوب لا ترى في جماعة الاخوان حركة ارهابية بعد دعوتهم الرسمية لحمل السلاح ضد الجيش المصري..للقتل والتخريب ..هل من مفاجأة..بالتأكيد كانت ستكون لو كان عكس ما كان..انها أمريكا "أم الشيطان" ووالده ايضا!

زيارة تزيل غبار 50 عاما من تراب النكسة!

كتب حسن عصفور/ سيدخل يوم التاسع من فبراير 2015 التاريخ كأحد أيام اعادة الاعتبار للصحوة السياسية في المنطقة العربية، ورديفا تاريخيا لكسر "الهيمنة - التبعية - الخضوع" الذي عملت الولايات المتحدة الأميركية أن تجعل منه المظلة التي تسيطر بها على حركة الأحداث في المنطقة العربية، منذ أن قدر لها بفعل فاعل أن تضرب في العمق ركيزة استراتيجية من ركائز الحضور العربي..

فعشية حرب أكتوبر، وفي خطوة مفاجئة أعلن الرئيس المصري الراحل أنور السادات طرد الخبراء العسكريون السوفيت، وغادر آلاف من الذين كان لهم دور وشرف لن ينساه التاريخ - الذاكرة الإنسانية، في مجد انتصار أكتوبر عام 1973، فرغم كل محاولات التشويه وطمس الحقائق، بل تزويرها فما قدمه الاتحاد السوفيتي وخبرائه العسكريين والمدنيين لمصر وجيشها لن يزول بمجرد قرار أثبت سير الأحداث أنه لم يكن لمصلحة مصر، ولا استقلالها، بل

كان "هدية - شبكة" ارتباط بالولايات المتحدة، في علاقة أكد مسار مصر أنها كانت "الغلطة الاستراتيجية" الأهم في تاريخها المعاصر..

زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى مصر العروبة، تدشن اعادة لترميم العلاقة التاريخية بين مصر والاتحاد السوفيتي ثم روسيا الاتحادية وريثته الشرعية، في مظهر جديد، لكنها بروح الاستقلال الوطني، وبناء أسس من أجل وضع ركائز لبناء مصر بلا أي ابتزاز أو تدخل في رسم رؤيتها ومسارها، زيارة سيكتب عنها التاريخ أنها ستغير من وجه المنطقة العربية بكاملها..

زيارة بوتين الى مصر، هي الزيارة السياسية الأهم لمصر منذ ثورة 30 يونيو، التي أطاحت بالمشروع الاستعماري الأخطر منذ مشروع سايكس بيكو عام 1917، وأنهت القاطرة السياسية - التنفيذية لذلك المشروع وتحالفه، وستعيد الزيارة التي تستحق فعلا، قولا وعملا، القول بأنها "زيارة تاريخية" بكل أركان التعريف لمعنى التاريخية، من حيث البعد السياسي العام ضد المشروع الإستعماري ورأسه أمريكا، وما سيكون له من أثر على تغيير مجرى مسار الأحداث في منطقتنا ولاحقا محيطها فالعالم، ومن دور كبير على "نهضة مصر" واعادة صحوتها السياسية - الاقتصادية، التي غابت منذ غاب الزعيم الخالد جمال عبد الناصر..

مصر في "زمن ناصر"، كانت المنارة التحررية لغالبية، إن لم نقل كل شعوب ما يعرف بدول "العالم الثالث"، كانت العنوان لقوى التحرر والاستقلال الوطني، ورافعة لكل الشعوب الباحثة عن الخلاص من عبودية الاستعمار، ولم تبخل بفتح ابوابها لكل من رغب في الحصول على تعليم وتطور، كانت الجامعات المصرية، بمختلف التخصصات الأكاديمية، مفتوحة لكل راغب دون مقابل، وكانت بديلا لفقراء العالم العربي والثالث كي ينالوا تعليما مان له أن يكون دون "مصر ناصر"..

مصر التي كانت نموذجا للبناء الاقتصادي - لصناعي، قال عنها رئيس وزراء سنغافوره في بداية الستينات، ان التجربة السنغافورية الحديثة في التطور والنهضة الاقتصادية استوحت من التجربة المصرية، في ذلك الزمن، وأن مصر كانت النموذج والمنارة، للوحي الجديد، فيما عرف لاحقا بنهضة النمور الاسيوية الاقتصادية، مصر كانت رافعة سياسية - عسكرية واقتصادية لشعوب ودول..ترسخت في الذهن الانساني كبلد له كل الاحترام والتقدير الحب والمحبة بلا مقابل..

ولم يكن صدفة أن يرتبط اسم العربي حيثما يذهب، آنذاك، أنه من "بلد ناصر - مصر"، ولكن ذلك الأثر الكبير والتطور الخاص أريد له ان يذهب في مسار آخر، كبداية لادخال المنطقة بكاملها مرحلة "الخنوع السياسي" والقهر الوطني وترسيخ "التبعية" لأميركا، سياسيا واقتصاديا، ونجحت أن تحطم أسس الانطلاقة المصرية، التي كان لها أن تكون غير الذي كان، بل أن مصر كانت ستكون القوة الأبرز نموا اقتصاديا يفوق كل دول جنوب شرق آسيا، سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية، والتي كانت بعيدة جدا عن تطور مصر، الى أن غابت شمسها وحجبت منذ العام 1973 حتى ثورة 30 ينويو، لتبدأ رحلة "استعادة مصر"..

وبلا أدنى شك فالعلاقة الحقيقية البعيدة عن "الانتهازية السياسية" بين مصر وروسيا، كما يحاول البعض العربي، ستشكل انطلاقة تاريخية جديدة لحضور مصر وبالتالي المنطقة العربية، وستشهد روحا لبناء أرض الكنانة - المحروسة بما يحمي استقلالها الوطني وتطورها الاقتصادي بعيدا عن سياسية الابتزاز والتبعية التي فرضتها أميركا وأنتجت نكسة مصر وردتها عن كل من كان خلفها..

مصر مع روسيا مرحلة تمرد لكسر الهيمنة السياسية - الاقتصادية، ولغد أكثر اشراقا وتفاؤلا وحضورا..مصر قادمة بقوة لن تنجح بعرقلتها كل قوى الارهاب والتخلف والتآمر، بكل المسميات التي باتت معلومة..

ملاحظة: من الأفضل أن تنشر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي، وايضا مدير المخابرات العامة الفلسطينية ماجد فرج شهادتيهما لمحكمة أميركية بخصوص عمليات عسكرية ضد الكيان الاسرائيلي..الشفافية أقصر الطرق للمعرفة والصدق أيضا!

تنويه خاص: المصالحة الوطنية لا تحتاج كل تلك الاتهامات التي لا تتوقف..ما يجب أن يكون: جدية - اخلاص - صدق، وعندها مسار المصالحة سيهزم الانقسام..المهم أن نجد تلك الكلمات أولا، ومن يتميز بها!

سؤال الضرورة: "من يخلف الرئيس عباس"؟!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام عدة، وبالتحديد في يوم 5 فبراير (شباط) نشرت الصحيفة البريطانية الهامة "فاينانشال تايمز" تقريرا لها بعنوان: " صراع خفي على خلافة عباس"، وركزت بشكل مكثف على "الصراع الخفي" بين الرئيس محمود عباس والنائب محمد دحلان، القيادي الفتحاوي الذي تم فصله، بعيدا عن الاجراءات القانونية، كونه عضو منتخب في قيادة فتح، ولكن تلك مسألة تنظيمية تعود لأبناء الحركة في التعامل معها، وفقا للقانون، إن كان لا زال يعمل..

وما يهمنا التوقف أمامه، في تقرير الصحيفة، ليس الجانب الصراعي بين الرئيس عباس والنائب دحلان، فتلك حالة تغطي المشهد بشكل باتت حالة عادية جدا، فقلما يمر يوم دون أن تجد وسيلة اعلامية لا تنشر خبرا عن تلك الحالة، الا أن السؤال الأهم، والذي لم تتوقف أمامه الصحيفة رغم انها سألته، من سيخلف الرئيس عباس، بعد عمر طويل..

والسؤال شرعي تماما، بل وضروري جدا، والبحث الجاد للإجابة عليه، ليس انتقاصا من مكانة الرئيس ولا من دوره وليس مقدمة ترويجية للبحث عن

"بديل" بطريقة غير قانونية، فتلك مسألة لا مكان لها في المشهد الفلسطيني، لا من حيث التاريخ ولا القدرة ايضا، كي لا تقفز أفكار البعض الى ما ليس واردا أبدا..

لكن السؤال يبرز بحكم واقع الانقسام ونتائجه السياسية - القانونية، وربما يقال أن رئيس دولة فلسطين يتم تسميته من المجلس الوطني، أو المجلس المركزي في حال صعوبة عقد الأول، وغالبا سيكون من حركة فتح، باعتبارها الأكثر تمثيليا وصاحبة التاريخ الأبرز في قيادة الثورة والمنظمة، بينما قانون المنظمة الأساسي يحيل رئاسة المنظمة في حالة "الشغور" الى أمين سر اللجنة التنفيذية ليصبح رئيسا الى حين انتخاب رئيس جديد لها، وهذا الانتخاب يسبق من حيث الزمن الانتخاب الأول لرئاسة الدولة..

ومع أن النظام الداخلي، للمنظمة لا يعلم أحد هل زال عاملا أم ألحق به ايضا حركة "التجميد" دون اعلام، لكنه يبقى وحده دون غيره المرجعية القانونية لتعئبة الفراغ في حالة شغور منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير..

ويبقى منصب رئاسة السلطة الوطنية، حيث اكد "القانون الأساسي" لها أن يصبح رئيس المجلس التشريعي رئيسا للسلطة الى حين اجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز 60 يوما، وهنا تبدأ اشكالية قانونية - سياسية يتجاهلها غالبية الأطراف، حيث أن رئيس المجلس التشريعي الذي لا زال قائما، هو السيد عزيز دويك، من حركة حماس ومعتقل في سجون الاحتلال أيضا..

ورغم ان القانون الأساسي تم تعطيله فعليا، حتى أن رئيس هيئة مكافحة الفساد، أعلن أن مرجعيته مراسيم الرئيس عباس وليس القانون الأساسي في بعض ما يتعلق بنواب المجلس، بينما لم يعقد المجلس اي جلسة رسمية منذ الانقسام، أي أن رئاسة المجلس لم يتم انتخابها مجددا منذ الانقلاب عام 2007، وهو ما يضع علامة استفهام حول "شرعيتها" ايضا..

ومع كل الثغرات التي يمكن أن يطلقها البعض، لكن ذلك لن يمنع مطالبة حماس بحقها السياسي -القانوني في رئاسة السلطة مؤقتا، الى حين اجراء

انتخابات رئاسية، ومن هنا تبدأ رحلة البحث عن المستقبل، وهل يمكن لفتح او غيرها من فصائل متحالفة معها، ان تقبل بذلك ما يعني تغييرا جوهريا في الحالة السياسية الفلسطينية، ومن سيضمن اجراء انتخابات للرئاسة في ظل الواقع القائم..

ولعل دولة الكيان الاسرائيلي ستعمل على تعطيل ذلك لاستمرار حماس في الرئاسة شكليا ومصادرتها عمليا، بما أن الرئيس معتقل، فلن يستطيع ممارسة حقه القانوني من داخل الأسر، ما قد يفتح الباب لمنح نائبه الاول أحمد بحر من اعتلاء "العرش"، وعل هذا ما تبحث عنه دولة الكيان الاسرائيلي تماما..

رئيس للسلطة لا سلطة له سوى على قطاع غزة، بما قد يؤدي الى تكريس واقع الانقسام السياسي وتحويله الى "انقسام قانوني"..وتلك الأمنية التي تنتظرها دولة الكيان لإقامة "دولة غزة"، وتنهي الوحدة السياسية الجغرافية التي نشأت في ظل السلطة الوطنية منذ عام 1994..

السؤال من يخلف الرئيس عباس ليس سؤالا لمناكفة فتح او الرئيس بل لحماية مشروع وطني بكامله، ولقطع الطريق على مؤامرة سياسية كبرى، لو لم تتوقف قيادة فتح أولا، واللجنة التنفيذية ثانيا، والمجلس المركزي الذي سينعقد خلال أيام ثالثا لمناقشة تلك القضية بروح المسؤولية الوطنية، وما يحمي القضية الفلسطينية، فتاريخ شعب قد يصبح في مهب ريح لو تجاهل البعض تلك المسألة، وتعاملوا معها باستخفاف سياسي أو أعادوها لنظرية "المؤامرة"، علما ان عدم الجواب عليها والتحضير لها ووضع آليات لمنع الفراغ سيكون هو "المؤامرة السياسية الكبرى" على فلسطين..

وربما للجواب على ذلك، وقطع الطريق على "الفراغ الرئاسي"، من بين القضايا التي يجب التفكير بها في اجتماع المجلس المركزي هو "اعلان دولة فلسطين" بديلا للسلطة ومؤسساتها، واعتبار أن مؤسسات الدولة هي وحدها الشرعية والممثلة للشعب، وعندها تصبح هي صاحبة الحق في اختيار رئيس فلسطين بعد توحيد المجلسين المركزي والتشريعي في برلمان مؤقت..مسألة

للتفكير علها تكون بعضا من جواب لمأزق قد يبرز فجأة امام شعب فلسطين ومؤسساته الرسمية..فالقدر لا يعمل وفق الأهواء الخاصة أبدا!

التفكير الجاد هو مسؤولية لا بد منها كي لا يندم البعض وقت لا ينفع الندم..

ملاحظة: د.حنان عشراوي تحدثت في مقابلة نشرتها صحيفة لندنية ان أتفاقات اوسلو أضاعت "عروبة القدس"..كلام لن يمر مرور الكرام ابدا لما به من تجنى سياسي يفوق الصمت..لو كان للعمر بقية سنناقشها في مقال الغد..

تنويه خاص: مقتل شاب فلسطيني غزي ضمن صفوف داعش في ليبيا، يقال أنه كان منتميا لحماس يثر المخاوف..هذه رسالة لحماس قبل غيرها لتجد سبيلا لمحاصرة هذا الاتجاه..خاصة في ظل الأزمة مع مصر..مش عيب ابدا البحث لسد الذرائع!

صرخة سيري لإدانة حكومة عباس وحماس!

كتب حسن عصفور/ في مشهد "البطولة المطلقة" خرج روبرت سيري مبعوث الأمم المتحدة خلال سلسلة لقاءات "حصرية"، كما تحب وسائل الاعلام الوصف، ليتحدث دون أن يصاب بارتباك او تأتأة سياسية، كما يحدث عند البعض كثيرا، ومع أنه صاحب ابشع خطة رقابة أمنية تم تصميمها لإرضاء الطرف الاسرائيلي، وشارك بها طرفي المشهد الفلسطيني الحاكم في "بقايا الوطن" ، فما قاله يشكل ادانة سياسية علنية بكل ملامح الادانة لكل من حكومة الرئيس محمود عباس وحركة حماس..

والادانة عنونها بأنهما مسؤولان عن تعطيل اعادة اعمار غزة، ودعى الى "اعادة ترتيب البيت الفلسطيني" سياسيا من أجل ان يصبح بالامكان "اعادة إعمار قطاع غزة"..وصف لمأساة تم نشرها على لسان مسؤول سيصبح

كلامه لاحقا "مرجعية دولية" بصفته ومسؤوليته، وأن تصبح كل عملية التعطيل منحصرة فقط فيمن يتولى المسؤلية في الضفة والقطاع..

كلام روبرت سيري يحمل مخاطر سياسية تفوق ما يمكن وصفه بعتاب أو ملامة، او أنه تجنب قول كل الحقيقة، فما اعلنه الرجل يحدد سبب الكارثة المستمرة في تشريد أهل قطاع غزة، ليس دولة الاحتلال، ولا تحكمها المطلق في حركة ادخال المواد الخاصة بالاعمار، وادخال ما يمكن ادخاله ضمن "حساب أمني"، فيما أن حركة "الاموال المتفق عليها" في مؤتمر القاهرة لم يصل منها سوى أقل القليل..

وتكتمل اركان "المصيبة السياسية" عندما يصمت كلا المتهمان الفلسطينيان، وكأن تلك التهم بكل ما تحمل من إدانة تاريخية لهما، لا تعنيهما في شيء، لأن هموم كل منهما كيف يمكن تحضير الكلام لاتهام الآخر، أو اتهام اخرين غير الذي يدينهم بلا أي التباس في أنهما مسؤولين عن استمرار المصيبة الانسانية – السياسية لأهل القطاع..

سيري ، يطالب بلا تردد "بترتيب البيت الفلسطيني من الداخل" لأن " أن المانحين الدوليين يساورهم القلق من إرسال المزيد من الأموال" في ظل المشهد القائم، ومن أجل ان تصل الأموال يقول سيري: " "نحتاج حكومة... قادرة على تحمل المسؤولية"، و"وجود إدارة مستقرة وفعالة في قطاع غزة حتى تثق الدول المانحة في أن أموالها ستستخدم جيدا".

ويضيف: "يجب إعادة هيكلة شقي الإدارة" و"هناك حاجة الى جهاز للموظفين الحكوميين يمكن تحمل تكاليفه في غزة وبما انه لا تتخذ خطوات في هذا الاتجاه واذا لم تحل هذه المسألة... فإننا سنظل نناقش قضية غزة لفترة طويلة وبطريقة سلبية جدا."، ولم يغفل الاشارة الى ضرورة تحمل حركة حماس مسؤوليتها الأمنية لحماية مقار وموظفي الأمم المتحدة كي يستمر العمل..

هل يمكن لمسؤول فلسطيني أن يسمع أو يقرأ مثل هذه الاتهامات ولا يخرج "شاهرا قلمه أو لسانه" ليرد ويكشف أن تلك الأقوال ليس سوى بعضا من

محاولات رفع العتب السياسي والادانة عن دولة الكيان، التي لم نجد لها كلمة عتاب واحدة في أقوال مبعوث الأمم المتحدة، أو لتقصير من وعد وخالف الوعد بارسال المال، كيف يمكن للفلسطيني الانسان أن لا يصاب بكل اشكال الخوف و"القلق" على مصيره ومستقبله الوطني، عندما توجه تلك الاتهامات - الادانات ولا تجد من طرفي الحكم والحكومة في الضفة والقطاع، من يتحدث ليكشف حقيقة المشهد..

هل حقا أن "ترتيب البيت الفلسطيني" يجب أن يستبق "ترتيب اسكان واعمار قطاع غزة"، وافتراضا أن طرفي الكارثة الوطنية ادارا ظهرهما واستمرا فيما هما عليه، هل تصبح الكارثة حقيقة قائمة بلا حل، رغم أن كل من الطرفين موضع الاتهام المباشر يخرج ليكيل الاتهام للآخر، وكلاهما ايضا يبرئ دولة الكيان من أصل الجريمة واستمرارها..

لا نعلم هل أن اتهامات سري وادانته لكل من حكومة عباس وحركة حماس ستمر مرورا عابرا من مختلف القوى الفلسطينية، وهل بات الوهن العام لكل مؤسسات "بقايا الوطن" الى درجة الصمت على ادانة من يتسبب في بقاء عشرات آلاف من ابناء القطاع مشردين رغم كل الظروف المناخية التي مرت فوق فلسطين والمنطقة..

ادانة سيري لا تقتصر على توجيه ملامة للداخل الفلسطيني الحاكم، بل أنها ايضا تحمل فيما تحمل "نداء تحريضيا لمختلف فئات الشعب الفلسطيني" للنهوض لحماية ما تبقى من "البيت الفلسطيني" قبل فوات الآوان، رسالة سياسية تبحث عن "حكومة قادرة ومسؤولة ومستقرة"، وبالتاكيد فتلك المهمة لن تأتي الا بالقضاء على مسببات غيابها، ومن يعمل على تغييبها..

رسالة سيري بكل مصيبتها الاتهامية وتجاهلها للمتسبب الأساس في الكاراة العامة، لكنها أيضا تحمل صرخة أن ينهض الشعب الفلسطيني وسريعا لحماية ما يمكن حمايته، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن يصبح "الدمار السياسي عاما" بسبب غياب المسؤولية عن حكومة عباس وحماس تجاه ما يحدث..

أليس تلك "ام الكوارث" ان يطلق روبرت سيري صرخة تحريض لترتيب البيت الفلسطيني وقوى الشعب الفلسطيني تائهة في سراديب أخرى..

وبعيدا عن "نوايا الرجل"، ومن يريد أن يخدم بما قال، لكنه ارسل أحد أخطر الاشارات الى شعب فلسطين، أن لا مستقبل لكم دون "ترتيب بيتكم"..فهل من يدرك ليعمل!

ملاحظة: من حق القسام وحماس وكل أجنحة المقاومة الفلسطينية الغضب من قرار محكمة مصرية.. لكن ما صدر كرد ابتعد عن طريق الحكمة السياسية لمعالجة الأثر، وبعضه رد أحمق..قيادة حماس مطالبة بالمعالجة قبل مصر وهي تعلم الطريق والوسيلة ..لو أرادت فعلا!

تنويه خاص: وزير الأشغال في حكومة الرئيس عباس يهدد أنه سيكشف كل "الحقيقة" لمنعه من الخروج من غزة الى الضفة..شو الحكاية يا رامي..لكن هل معاك خبر بالقصة أم انك في عالم تان!

عاجل جدا..أمريكا "قلقة" من انهيار السلطة!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام نسب الى الرئيس محمود عباس بأن هناك قوى "إرهابية" تنتظر اللحظة التي يتوقف بها "التنسيق الأمني" بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وأمن الاحتلال، إن لم يتم تحويل أموال الضرائب التي تحتجزها حكومة نتنياهو، عقابا على قرار الرئيس عباس بالتوقيع على معاهدة روما، والذهاب الى المحكمة الجنائية..وبالطبع لم يصدر أي نفي أو توضيح أو تصويب لما جاء على لسان الرئيس رغم خطورة الكلام، لكنها ليست القضية الآن..

وبعد "التهديد العباسي" بقليل خرجت قيادات من جيش الاحتلال لترسل "تحذيرا ساخنا" الى نتنياهو بأن حجز الأموال الفلسطينية لا يخدم "المصلحة الأمنية الاسرائيلية"، ويحذر من خطورة "عواقب تلك الخطوة"، فيما دخلت بعض قيادات فتحاوية، ايضا سباق حرب التهديدات، ومنها ما حدد اجتماع المجلس المركزي المفترض إنعقاده بداية الشهر المقبل، مارس، سيكون المكان الحاسم لانهاء ذلك "التنسيق الأمني"، بل وقد تغلق أبواب كل العلاقة مع دولة الكيان..

بالطبع حكومة نتنياهو تعلم قيمة تلك التهديدات، وحقيقتها ومفعولها، وهي على يقين، أن من يكثر التهديد لا يعمل، ومن يكرر القول مرات ومرات دون أي خطوة جادة لتنفيذ ما يهدد به ليل نهار، ليس سوى غبار لا أثر له مع أو عامل تنظيف..ولذا لم تهتز مما سمعت وجاء اليها، حتى تلك التحذيرات التي أصدرتها قيادات عسكرية من جيش الاحتلال، وكأن حكومة الطغمة الحاكمة تعلم يقينا أن "وقف التنسيق الأمني"، وتغيير الواقع القائم بين "السلطة وقيادتها ودولة الكيان"، لن ير النور في ظل الوضع السياسي القائم في "بقايا الوطن"..

لكن لنترك تقديرات نتنياهو، وأيضا نتجاهل "تهديدات قيات فتح"، ولنقف أمام الخبر الأكثر إثارة في عالم السياسية الذي جاء من واشنطن، وعلى لسان الناطقة باسم وزارة خارجية أمريكا، التي أعربت عن "قلقها" نتيجة عدم تحويل الأموال، وما يمكن أن ينتج عنه من عدم قدرة السلطة على الاستمرار"..

وافتراضا بأن "القلق الأميركي" جاد وجدي جدا، هل يمكننا التخيل أن الدولة المفترض أنها "راعية المفاوضات" و"صاحبة اليد الطولى في عملية السلام" التي يبحثون عنها، مصابة بقلق على حجز "أموال" هي حق فلسطيني خالص النقاء، ولعل الرئيس الأميركي أوباما لم يذق طعم النوم من أسابيع وهو يبحث في كيفية إعادة ضخ تلك الأموال، تحسبا من أنهيار السلطة، وبالتالي التنسيق

الأمني، وما قد يفتحه باب الانهيار من "إنتشار الفوضى والارهاب" ترجمة لأقوال الرئيس عباس في جولته الأوروبية..

اي عاقل يمكنه أن يتعامل مع تصريحات الخارجية الأميركية بنوع من الجدية السياسية، ولو قفزنا عن المعرفة التاريخية بما هي أمريكا، وافترضنا كل أشكال "حسن النوايا السياسية"، مع أن ذلك "حلم إبليس في الجنة"، فهل الدولة صاحبة النفوذ المطلق على رعاية المفاوضات، والراعي الأهم لدولة الكيان، والتي لو غضبت حقا وبـ"جد" على دولة الكيان ستهتز كل "فرائصها"، هي ذاتها الدولة غير القادرة على اعادة تحويل مسار الأموال من خزينة نتنياهو الى خزينة عباس..

فإن لم تكن لأمريكا تلك القدرة على اعادة تحويل المال الفلسطيني، فلما إذا تبدو بصورة صاحب الملف ومديرته ومسيرته، فمن لا يستطيع اعادة أموال هي حق فلسطيني هل له أن يعيد "شبرا" من أرض سرقتها دولة الكيان..مجرد سؤال افتراضي ملتحف بـ"حسن النوايا" المبلطة بها نار جهنم!

الا أن القيمة السياسية الحقيقية والهامة جدا لبيان الخارجية الأميركية، والذي لم يخدش حياء حكومة نتنياهو بأي كلمة من أنواع "الاستنكار" وعدم القبول، ولا سمح الله الادانة، أنه أسقط ورقة التوت عن تلك الدولة التي تحاول بعض الأوساط الفلسطينية أن تتغطي بها، مع أنها ذات الأوساط التي تهدد ليل نهار بوقف "التنسيق" او "تسليم المفاتيح" - وكأننا في بازار من نوع جديد - ..افتضح موقف أمريكا بعد بيان "القلق" و"قلة النوم"، المصابة به أمريكا رئيسا وإدارة، فهل بعد البيان يمكن ان يخرج أي من تلك "الأوساط" ليطالب واشنطن بما لن تقدم عليه يوما، ما دام "الخنوع" هو سيد المشهد..

الصحوة السياسية، وترك الأوهام والعودة الى الحضن الوطني، هو طريق الفعل الذي يؤتي ثمره، واغلاق الباب أمام كل أشكال السمسرة السياسية"، وآخرها اتفاقية العار - الغاز، وهل هناك أميركي -اسرائيلي يمكنه أن يصدق

أي تهديد بعد توقيع هذه الاتفاقية العار من ذات "الزمرة" وبطانتها التي فقدت كل "أشكال حمرة الخجل الوطني"..

الموقف الأميركي هو رسالة الى قوى الشعب علها تصحو من "بعض غفوتها"، وتبدأ في حمل معول المواجهة التي باتت أقرب من رمش العين كفرض وواجب لحماية المشروع الوطني من الانهيار!

ملاحظة: كل قوى الشعب ترفض اتفاقية الغاز - العار، الا طرفي الكارثة الانقسامية..أهي مصادفة أم "مشاركة" في "محاصصة" غير معلنة!

تنويه خاص: وسائل اعلام حركة حماس الرسمية وشبه الرسمية هي أكثر أدوات التحريض على حماس في موقفها من مصر..من يقرأها سيجدها الوجه الآخر لاعلام قطر والجماعة الارهابية - الاخوان سابقا-!

"عروبة القدس" و "اتفاق اوسلو" و "حنان"!

كتب حسن عصفور/ قبل ايام معدودة، أجرت صحيفة "ميدل ايست" البريطانية مقابلة مع د.حنان عشراوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اعلى هيئة سياسية للشعب الفلسطيني، ونظريا هي المرجعية الأولى، كما انها عضو مجلس تشريعي منذ العام 1996، أي انها أقدم نائب برلماني في فلسطيني، بمعدل عشرين عاما..

خلال المقابلة قالت عشراوي أن الشعب الفلسطيني "غير راض عن أداء القيادة الفلسطينية"، وبالطبع هي جزء من تلك القيادة التي لم يعد يرضى عنها الشعب، مع أنها لم تحدد لماذا عدم الرضا الشعبي عنها..

ولنترك جانبا رضا الشعب من غضبه من قيادته، ولنذهب الى قولها أن اتفاق اعلان المبادئ الذي وقع عام في 1993، ويعرف اعلاميا باسم "اتفاق

اوسلو" قد اضاع "عروبة القدس" و"ترك مصير اهل القدس الفلسطينيين يتحكم بهم الاسرائيليين"..وتضيف عضو القيادة الفلسطينية الحالية، " "ما كنت لأوقع على اتفاقية إعلان المبادئ لو عرفت أنها تتضمن التخلي عن السلطة في القدس. أنا لدي هوية مقدسية، وكذلك بناتي كن يحملن الهويات المقدسية إلى أن صودرت منهن. نحن نسمى أنفسنا جماعة مدريد وواشنطن، ولسنا جماعة أوسلو، لقد كانت مقاربتنا مختلفة تماماً، فنحن لم نؤجل القضايا الحقيقية".

وتبدأ رحلة الاستهجان السياسي الكامل في تلك التصريحات والتي لا تقفز عن الحقيقة السياسية فحسب ، بل تكسر عنقها بطريقة من الصعب تمريرها، كي لا تصبح تلك الأقوال الخارجة عن سياق الواقع وتذهب لخلق "مشهد" لا يقترب مما كان خلال مفاوضات مدريد واشنطن، والتي تعتد حنان بأنها من فريقها، وتتنصل انها من فريق أوسلو..

بداية ولتنشيط الذاكرة، كما كان يقول دوما الخالد ياسرعرفات، فحنان عشراوي والشهيد فيصل الحسيني لم يسمح لهما أن يكونا في عضوية الوفد لانهما مقدسيان، وقد حاول الشهيد الخالد كل ما باستطاعته تغييرواقع شروط مؤتمر مدريد - التي تفتخر بها حنان -، والتي أرادت شطب التمثيل الفلسطيني ومرجعيته منظمة التحرير وقيادته برئاسة عرفات، لصالح "قيادة مسؤولة" غيرها، وتم تعيينها كناطقة باسم الجزء الفلسطيني من الوفد الاردني الفلسطيني المشترك وبرئاسة اردنية، كجائزة ترضية لموافقة القيادة الفلسطينية على شروط مدريد، والتي تضمن مرحلة انتقالية ومرحلة تفاوض نهائي..

ولنترك تقييم تلك المرحلة بكاملها لظرف آخر، دون أن ينسى اي وطني فلسطيني أنها صممت بشروطها ومرجعيتها للخلاص من منظمة التحرير وقيادتها، استكمالا لمشروع ريغان 1982، ومن يملك حب المعرفة ليقرأ تقرير أميركي "البناء من أجل السلام" صدر في نهاية عام 1988 ويتحدث

عن كيفية الخلاص من قيادة منظمة التحرير ورؤية الادارة الجديدة، جورج بوش الأب، للتعامل مع القضية الفلسطينية..

اتفاق اوسلو بنصه، كان أول نص رسمي تكسر فيه دولة الكيان، نظريا، قرار ضمها القدس الشرقية لدولة الكيان والذي كان القرار الأول لها بعد احتلال عام 1967، عندما وافقت حكومة رابين على أن تكون القدس الشرقية جزءا من المجلس التشريعي، وشارك اهلها في الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وضم المجلس عددا من ابناء العاصمة الخالدة لفلسطين، ومنهم حنان عشراوي..

الى جانب أن القدس كأحد عناصر مفاوضات الحل النهائي ذكرت بالاسم، وهو ما غاب لاحقا في نهاية عام 1014 عن مشروع فلسطين لمجلس الأمن، ولم يكن التغييب سهوا سياسيا بل اتفاقا سياسيا بعلم اعضاء اللجنة التنفيذية ومنهم حنان عشراوي..

كما ان رسالة شمعون بيريز وزير خارجية دولة الكيان الاسرائيلي وقبل التوقيع الرسمي على الاتفاق حول مؤسسات القدس، ونشر بعضا منها في الصحيفة، والتي أكدت على حماية المؤسسات الفلسطيني فيها..

النص والرسالة تؤكد أن ذلك كان "انتصارا فلسطينيا كاملا" لكسر التهويد والضم، باعتراف اسرائيلي رسمي، وتراجع كلي لقرار الكنيست الاسرائيلي بضم القدس عام 1967..ولا نعتقد ان ذلك يمثل تخليا عن عروبة القدس، بل على العكس تماما أعاد لها هويتها، ليس في خطابات فلسطينية عربية، بل ضمن اتفاق وقعت عليه حكومة اسرائيل، وهي الوثيقة التي تستخدم دوما في مواجهة التهويد، وكانت رافعة لقرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بفلسطين دولة عضو مراقب..

والى جانب النص، الذي ما كانت حنان لتوقع عليه، انها قبلت أن تكون ضمن وفد لا يسمح لها أن تشارك على طاولته لأن الاسرائيلي والأميركي وضع فيتو كامل عليها بحكم مقدسيتها، فيما اتفاق اوسلو منحها عضوية أول برلمان فلسطيني منتخب فوق أرض فلسطين..المفارقة كبيرة جدا بين قول ونص!

أما ما يتعلق بالممارسة اللاحقة، فقد خاضت السلطة بكل مؤسساتها نضالا يوميا ضد اي تطاول على المدينة ومؤسساتها، رغم قلة الموازنة المخصصة للقدس مقابل ما يخصص لها في موازنة دولة الكيان، وقد لعب أعضاء المجلس التشريعي عامة ونواب القدس خاصة، في حينه دورا هاما وبارزا في التصدي لمخططات الاحتلال، ولا تزال معارك النواب حاضرة في الذاكرة الوطنية لمن يحب أن يتذكرها، الى جانب أن اول مواجهة عسكرية بين الأمن الوطني الفلسطيني وقوات الاحتلال جاءت في ظل هبة النفق بالقدس المحتلة عام 1996 والتي قتل فيها آنذاك 15 جنديا من جيش الاحتلال..

لسنا في حالة سرد المواجهات اليومية، لكن المسألة الرئيسية أن الاتفاق بذاته أعاد هوية القدس من بين أنياب المحتل، ومنح أهلها وأهل فلسطين نصا قانونيا لمواجهة دولة الكيان في أي محفل دولي بعروبة القدس، ولا نظن أن اغتيال اسحق رابين يغيب عن بال البعض، وأن أحد اسباب ذلك كان ما اسماه فريق نتنياهو شارون بتنازله عن القدس..

لكن القضية، التي ربما غابت عن ذاكرة القيادية الفلسطينية حنان عشرواي بحكم مسؤولياتها الكبرى في القيادة والبرلمان، أن معركة الرئيس الخالد ياسر عرفات في قمة "كمب ديفيد" عام 2000، كانت القدس هوية وطنية ودينية، أرض ومقدسات، ولو كان الزعيم الخالد اضاع عروبة القدس لما كان راحلا عن وطنه وشعبه بطريقة اغتيال تشكل جريمة حرب..

كما أن انطلاق المواجهة الكبرى للعدوان الاسرائيلي الأميركي على الضفة والقطاع نهاية عام 2000 ، والمعروفة شعبيا واعلاميا باسم انتفاضة الأقصى وتحرير القدس، وبعد العودة من قمة كمب ديفيد كانت شراراتها زيارة شارون الى المدينة المقدسة والحرم القدسي، كان ثمنها غاليا جدا لا يزال حاضرا في الذهن الوطني..

ودون مقارنة بين مرحلة ومرحلة، لا نعلم من المسؤول الراهن عن مواجهة مخطط التهويد وتوسيع الاستيطان، وهل هناك مقارنة بين مرحلة الزممن

"العرفاتي" والمرحلة التالية له..وهل يعيق نص الاتفاق أي مواجهة لمحتل ومخططاته أم أن المواجهة ممارسة تحتاج قيادة وقرار وتصميم!

عروبة القدس كانت حاضرة بأقوى مراحلها منذ اتفاق أوسلو وحتى استشهاد - اغتيال الخالد ياسر عرفات..ومن يبحث عن ضياع الهوية ليعد لقراءة نص المشروع الفلسطيني المقدم الى مجلس الأمن في نهاية العام الماضي، ود.حنان عضو في القيادة التي قدم باسمها المشروع اياه، وما كانت الرؤية والموقف من المدينة المقدسة..

وبعيدا عن المسائل الشخصية ومحاولة البراءة، فليس كل ما يعرف يقال أيضا عن سلوك وممارسات البعض خاصة من يبيعون اراضيهم بالمدينة المقدسة بحجج واهية، تشتريها مؤسسات أجنبية لصالح يهود معلومين..بأموال باهضة تخصصها لذلك الغرض، فيما تغيب المؤسسات العربية عن ذلك، بل أن ما يقدم لها من دعم لا ميثل رقما مقارنة بأموال جمعيات يهودية - صهيونية تخصص لشراء الأراضي والأملاك من وراء الستار، وهناك بعض المرضى يعشقون المال على حساب الأرض والوطن!

المواجهة في القدس تحتاج رؤية وخطة بعيدة عن "إختراع بطولة خاصة"..والمطلوب هو قتال في المؤسسة الفلسطينية لكي تعود المواجهة جزءا من جدول الأعمال اليومي كمان كان في الزمن العرفاتي..

ملاحظة: الى الرفاق في حزب الشعب الفلسطيني، الوريث الشرعي للحركة الشيوعية في فلسطين، تحية في ذكرى اعادة تأسيس حزب تبقى رايته الكفاحية - الوطنية عنوانا ومظلة لمن يبحث عن "عيش حرية وتحرر وعدالة انسانية، ومعهما استقلال وطني"..لحزب فؤاد نصار وبشير البرغوثي وما بينهم من شهداء وقادة وكوادر وعناصر حزب الشغيلة في بلادنا فلسطين رسالة حب وتقدير!

تنويه خاص: هل ستصمت سلطة النقد على مجزرة البنوك ضد رواتب الموظفين..من لا يحترم تعميم سلطة النقد يجب أن يواجه بالقانون أيضا..الفوضى تبدأ من هنا!

عندما تنبأ ماركيز بـ"100 عام لعزلة غزة"!

كتب حسن عصفور/ لم يكن الكاتب العالمي غابرييل غارثيا ماركيز، الكولومبي الأصل أن راويته الخالدة "مائة عام من العزلة" ستدخل التاريخ" من باب غير الباب الذي اختاره لروايته الأشهر، وفي منطقة غير منطقته أو بلدته "الخيالية ماكوندو" منذ نشرها بالمكسيك عام 1967، وهو بالمصادفة أيضا، عام النكسة في بلادنا بعد عدوان هدف الى تدمير حركة الطموح الوطني تحقق بعضا منه لزمن طال أمده..

ولو عادت الأيام بالكاتب الأشهر عالميا، لاختار قطاع غزة بديلا "واقعيا" لتكون مسرح أحداث روايته "الأوسع انتشارا في عالم الأدب"، واسماء عائلاتها وصراع قواها السياسية، بقطبي أزمتها الداخلية، حماس وفتح، بديلا للمحافظين والأحرار، صراع أنتج من الكوارث والويلات ما فاق كل تصور للإنسان الفلسطيني، ولم يكن يوما ذات الصراع يخطر ببال أو يمر بذاكرة عابرة، صراع بين قوى تدعي يوميا أن "عدوها الأول" هو الاحتلال الاسرائيلي، وانهما يجهدان للخلاص منه، لكنهما بوعي أو بدونه، بعلم أو بلا يطيلان زمن الاحتلال كما لم يحلم من قاموا به عام 1948 ثم تكرر بنسخ مختلفة، عام 1956، وعام 1967، الى أن شهد طبعاته الجديدة، مع انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة..

قبل ايام اصدرت منظمة "أوكسفام" الانسانية البريطانية، تقريرا أشار الى أن "عملية إعادة إعمار قطاع غزة قد تستغرق مائة عام، طبقا للمعدلات الحالية،

لإدخال مواد البناء، إن لم يتم رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع".

والحقيقة، ايضا، التي ربما اصابت واضعي التقرير بالخجل من كتابتها أن هناك سبب اشار له أمين عام الجامعة العربية، واعتبره أساس ذلك "الخراب"، صراع حركتي فتح وحماس، ما يمنع سير اعادة الإعمار بمعدله الذي كان يجب أن يكون، ولكي لا ننشغل في من هو الأصدق أو الأكثر مقاربة بالواقع في تأخير اعمار القطاع، أهو الحصار الاسرائيلي فقط، ام تكالب فتح وحماس على سرقة المشهد فقط، ام كلا السببين بالتوازي والتتالي، ولا فرق إذ أن ذلك هو سبب "خراب القطاع"..

الفضيحة الأكبر أن تقرير المنظمة الدولية، تم تناوله، كخبر جاذب للدموع والعواطف الانسانية، قد يذرف البعض المخزون دموعا تنتهي بانتقاله لسماع خبر جديد في مسلسل "الكارثة الكبرى لفلسطين"، بأحداثه اللامنتهية، لكن الفاجعة المرعبة بأن "عزلة القطاع ستدوم 100 عاما من الحصار"، ليس سوى وجه من أوجه النكبة الثانية..

فحصار قطاع غزة، ليس سوى حصار للقضية الوطنية بكاملها، فمن يظن أن هناك "دولة فلسطينية" بدون قطاع غزة، ليس سوى واهم إن أحسنا النيه، وخائن إن كان هناك من يعمل لها في داخل أهل فلسطين..

فمن يظن أن باستطاعته تمرير "فصل القطاع في ثوب البحث عن حل للكارثة"، وإقامة "إقليم سياسي مثيلا لإقليم "هونج كونج" الصيني، رغم انه عاد للوطن الأم، لكنه لا زال له سمة سياسية غير بقية أقاليم الصين الشعبية، هو خائن وطني مهما تذرع وبحث عن ما يمنحه ذلك "الممر الاجباري للخيانة"، فلا خيانة وطنية تبررها الحاجة مهما بلغت درجتها..

ومن يظن أنه سيبقى بعيدا عن القطاع، باحثا عن "تقاسم وظيفي مع دولة الاحتلال" ، منتظرا عالم الغيب السياسي، او زلزلة سياسية من خارج البلاد،

لهو شريك في الخيانة مرتين، مرة بتقاسمه الوظيفي مع العدو، ومرة بسماحه المنتظر لفصل القطاع عن جسد الوطن، كي يقول أنه بريء!

من حق المنظمة البريطانية أن تحسب مدة الزمن وفقا لمعايير البناء التقليدية، وتصل بخلاصتها الى ذلك الرقم "الماركيزي"، لكنها بالقطع لم تحسن عملية حساب أهل فلسطين، بأن لهم طريقة حساب مستمدا من "الوصف العرفاتي"، فـ"شعب الجبارين" لا يمكنه أبدا أن يقف متفرجا على من يقدم على تمزيق الوطن والمشاركة بحصاره بمسميات عدة، مهما إعتقد البعض المصاب بهزيمة داخلية أن "الإحباط سيبقى سيد الموقف"، وأن العجز عن التمرد لم يعد حاضرا..

العزلة الماركيزية تصطدم حتما بالوصف العرفاتي، وأن الثورة التي انطلقت عام 1965 في ظروف علها كانت أكثر صعوبة مما هو الآن، حيث لم تستقبل كما ظن مفجروها الأوائل، بل أن الريبة والشك بل والتخوين التصقت بهم، الى أن جاءت النكسة - الهزيمة التي كشفت حقيقة الثورة المعاصرة لشعب فلسطين..

الآن كل شي بات جاهزا لتفجير تمردا عاما لكي لا يستمر الاحتلال والحصار والتكالب على سرقة الوطن وبقايا الوطن..أنه زمن انطلاقة هبة شعبية لكي لا يستمر الاحتلال مائة عام اضافية..

التحدي بات واقعا، والثورة عليه سيصبح واقعا في زمن هو أقرب لما يظن الخائبين!

ملاحظة: حاول اصحاب المصالح أن يسخروا من رفض قوى الشعب لاتفاقية العار – الغاز..سذاجة الساخرين تحت عنوان " الخبراء والتفاصيل" لا تمر..زمن الاتفاقية وحده دون الحاجة لسؤال هو عار وطني مدو!

تنويه خاص: وكأن غسان مطر رفض أن يرحل كما يرحل الانسان العادي..اختار رحيلا "دراميا" وكأنه يمثل آخر أعماله الفنية..سلاما يا كوتش ابا جيفارا!

عودة "الرباعية" للكلام "العفن"!

كتب حسن عصفور/ اعتقد الجميع أن أجل "اللجنة الرباعية" قد إنتهي، بعد أن قضت 13 عاما، دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها التي شكلت من أجلها، لرسم طريق حل ساسي لقضية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، بعد أن وصلت العلاقة بين الطرفين الى حد الانهيار الكلي لعملية السلام ، بعد أن أعادت دولة الكيان احتلال الضفة الغربية ودمرت كل مؤسسات السلطة الفلسطينية، المدنية والأمنية، وقصف المنشآت الأهم في قطاع غزة، وعملت على حصار الخالد ياسر عرفات تميهدا للخلاص النهائي منه..

كان الاعتقاد أن اللجنة بقوامها المشكل من القوى السياسية الكبرى عالميا تستطيع لوأردات فرض السلام فرضا ضمن أكثر من إطار متفق عليه جسدتها قرارات الأمم المتحدة، ثم اتفاق اوسلو، والمبادرة الأشمل لحل سياسي اقليمي وليس فقط ثنائي، من خلال مبادرة السلام العربية..

الا أن الرباعية لم تفعل سوى محاولتها قدر المستطاع، أن تفرض وجهتها ضد الطرف الفلسطيني، تغيب وتحضر في ظرف ما لتعيد أقوالا يمكن وصفها بأنها ليست سوى "رفع عتب" سياسي عن كاهل القوى الأهم عالميا في المشهد السياسي..

وأخيرا تطل علينا تلك "اللجنة المنسية" فتصدر بيانا من ميونيخ الألمانية، تطالب فيه "ضرورة العودة لمفاوضات السلام في أسرع وقت ممكن، وتوفير الأموال اللازمة التي تعهد بها المانحون من أجل إعادة إعمار قطاع

غزة." و وقالت اللجنة إن "السلام الدائم يتطلب تلبية طموحات الفلسطينيين في دولة ذات سيادة، وتوفير الأمن بالنسبة للإسرائيليين، من خلال مفاوضات على أساس حل الدولتين". و قالت إنها ستبقى "تعمل للتحضير لاستئناف عملية السلام في الفترة القادمة ودعت الجانبين إلى عدم الإعلان عن أية أعمال قد تقوض الثقة وأن تؤثر على قضايا الحل النهائي".

لجنة بهذا التشكيل السياسي من امريكا وروسيا والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة، وبعد 13 عاما من تشكيلها لا زالت تتحدث عن التحضير لاستئناف المفاوضات، وكأنها غابت عن الوعي الكامل، ودخلت في سبات عميق طوال تلك الفترة الزمنية، عادت دون أن تدقق في أي من تطورات سياسية حدثت في غيابها، وأن دولة الكيان لم تبق من السلام الا نصوصا حولتها الى ارشيف، وأنها صادرت مضمونه فعليا، واستبدلت السلام بالاستيطان والتهويد والحروب العدوانية..

وفي زمن "غياب اللجنة الرباعية" قررت الأمم المتحدة، بتصويت تاريخي قبول فلسطين بحدودها للأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية دولة عضو مراقب لتصبح الرقم 194، بل أن الرئيس محمود عباس حاول انتزاع قرار "بلا رائحة" من مجلس الأمن، قدم به كل التنازلات التي اعتقد فريق اعداد "المشروع المشبوه" أنه سيمر، فكانت صدمتهم الكبرى أن هناك من نصب لهم شرك "الخداع" ليسخروا منهم، فجاء الغضب بتوقيع قرار الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، وشكلت لها لجنة قوامها 40 شخصا، قد لا تجتمع كاملة في أي يوم من الأيام، وقد تبقى في حالة بحث وتدقيق واجتماعات الى ما لانهاية..

وفي زمن رحلة أهل الكهف "الرباعية"، قررت الدول العربية بأن مبادرتها للسلام هي المشروع الوحيد القابل للتنفيذ، وتتمسك به كحل للصراع، لو أرادت دولة الكيان السلام..

ولذا ما صدر بالأمس يوم الأحد 8 فبرير، بعودة "الرباعية" الى دعوة الأطراف الى "استئناف المفاوضات" في أقرب وقت ليست سوى إعادة إنتاج "كلام عفن" سياسيا، حيث أن المطلوب ليس دعوة للتفاوض في تجاهل كلي للتطورات التي لم تعد قابلة للتفاوض أبدا، فقرار الأمم المتحدة لدولة فلسطين يجب تنفيذه فورا، وأن يكون التفاوض على ترسيم الحدود ووضع آليات لتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين، وأن تكون "مبادرة السلام العربية" هي الاطار العام لصناعة سلام اقليمي شامل، بعيدا عن اضاعة الوقت في ترديد لغة أصبحت خارج الزمن العام..

بيان الرباعية الجديد لا يشكل سوى منح "ثقة مضافة" لتواصل دولة الكيان وجيشها كل أعمال التنكيل بالأرض الفلسطينية، تهويدا واستيطانا، وحصارا وقتلا وتدميرا، بيان كان يجب أن يخرج الرئيس محمود عباس أو ممثليه للرد على ذلك البيان المهزلة، ويعلن موقفا سياسيا قاطعا، ان عهد المفاوضات ولى الى غير رجعة، وأن دولة فلسطين بحدودها وعاصمتها وأرضها غير قابلة للتفاوض، وأن متبقيات الحل الشامل تأتي من خلال مبادرة العرب..

ولا نعتقد أن الرئيس عباس وفريقه الذي لا يكف عن العويل، تغيب عنهم ان الهدف للبيان والدعوة للتفاوض، ليس سوى عرقلة الحركة الفلسطينية نحو المحكمة الجنائية الدولية، وفتح جبهة شقاق داخلية فلسطينية، بين مؤيد ومعارض، ونقل الأزمة من داخل الكيان الاسرائيلي الى الداخل الفلسطيني..

مناورة أميركا باسم الرباعية يجب اسقاطها وفورا، وليت "الشرعية الفلسطينية" لا تصمت وتعلن موقفها كي لا يصبح البيان الرباعي وسيلة ضغط وابتزاز جديدعليها..

ملاحظة: تعود حماس لتصدير مأزقها أو بالأدق أزمتها الى غيرها.. اتهام القيادي الفتحاوي توفيق الطيراوي بأنه المسؤول عن "الفوضى والتفجيرات" ليس سوى مهزلة لا بعدها مهزلة..متى تعترفون بما فيكم من مصيبة!

تنويه خاص: لا نعلم الى متى يمكن أن يقبل النائب السابق رفيق النتشة ما يحدث في محكمة دحلان..دون أي وصف أو اتهام ننصحه أن يوقف تلك "المحكمة" حرصا على تاريخ قد يضيع في لحظة "ولاء غير مشروعة"..والله من وراء القصد يا رفيق!

"نصائح - رسائل" بلير الى حماس وغيرها!

كتب حسن عصفور/ قبل أن يصل "وفد ابو زيد الهلالي" من شمال "بقايا الوطن"، قام رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ومبعوث "الرباعية الدولية" الى الشرق الأوسط بزيارة قطاع غزة، والتقى دون اعلان مسبق بوزراء من حكومة التوافق، المقيمين هناك، وبعض رجال أعمال من أبناء القطاع، لقاء كان له أن يمر كما غيره من لقاءات وفود أجنبية تأتي وتقول "كلاما عاطفيا" عن "مأساة أهل قطاع غزة"، وبعضهم يذرف "دمعة تلفزيونية للذكرى"..

لكن بلير خالف كل المتوقع ليقدم "نصائح سياسية بالجملة" لكل الأطراف ذات الصلة بعملية السلام، والصراع والحرب، وإن كان العنوان الأبرز للنصيحة هو حركة "حماس"، عندما خصها تحديدا بالإسم والكلام..

بلير، قال بوضوح: " يساورني قلق شديد من أنه إذا تركنا غزة في الحالة التي هي عليها سيتجدد العنف ثم نشهد كارثة أخرى."

وأضاف، إن نجاح جهود السلام يتطلب "تحسينا كبيرا وعميقا في الحياة اليومية للفلسطينيين.. وتوحيد السياسات الفلسطينية..وتعزيز دور المنطقة في التحالف مع المجتمع الدولي".

كلمات تعلن بلا ريبة ولا ظنون خائبة، رغم انه بلير لم يتحدث يوما بهذه الصراحة المباشرة، يعلن أن "لا سلام بلا غزة"، وبلا وضع حل جذري

للكارثة الانسانية التي تمر بها، لن يكون هناك حل سياسي للصراع، وتنبأ بتجدد ما يسميه هو وغيره من ساسة غربيين بـ"دورة العنف"..

ولكي لا تتجدد "الكراثة" يعتقد بلير أنه "توحيد السياسات الفلسطينية على قاعدة برنامج يؤدي الى قيام "دولة فلسطينية في حدود عام 1967"، تلك هي قاعدة وحدة الموقف الذي يدعو له بلير، وربط كل ما سيكون من "سلام وتحسين مستوى المعيشة" و"اعادة الاعمار" بالموقف الموحد، خاصة وأنه قال كلاما لم يقله من سبقه، بأن قطاع غزة منفصل عن الضفة الغربية ليس فقط "جغرافيا" بل هناك "فصل سياسي"..وهي المسألة الأخطر فيما قال مبعوث الرباعية، كلام يدفع السياسي الفلسطيني الى حالة استنفار شامل، لخطر الكلام على مستقبل المشروع الوطني..

بلير أكد، بلا مواربة أن لا "إعادة إعمار بلا مصالحة" و"لا مصالحة بلا موقف سياسي موحد يصل الى السلام".. وربط كل ذلك بالرسالة الأبلغ سياسيا الى حركة حماس، رسالة تكتسب قيمتها وأهميتها ليس فقط من مكانة القائل السياسية، ودوره في ترتيبات المشهد السياسي المستقبلي في حل الصراع مع دولة الكيان، لكنه قاله من قطاع غزة، وأمن حماس وشرطتها، من يقوم بحراسته..بلير خاطب حماس مباشرة بقوله:

" أن كل ذلك، - المصالحة - الاعمار - الموقف السياسي الموحد- تحسين حياة الانسان-، يأتي بتقديم حماس إيضاحات للمجتمع الدولي "هل هي حركة وطنية فلسطينية تخصص نفسها لتحقيق دولة فلسطينية، أم جزء من منظومة وحركة إسلامية ذات أبعاد إقليمية تختص بحكومات خارج غزة؟ هل لدى حماس الاستعداد لقبول دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أم لا، مع كون مثل هذه الدولة الحل النهائي للصراع؟ في مثل هذه الحالة، فإن المجتمع الدولي سيتمكن من ترويج ودعم إعادة الإعمار جنباً إلى جنب مع المصالحة".

وأكمل بلير النصيحة السياسية الى حماس دون غيرها:"إن مصر يجب أن تحصل على ضمانات ذات مصداقية حول أمنها والذي يتأثر بغزة، مع ضمانات بأن غزة لن يتم استخدامها كقاعدة لأية نشاطات إرهابية في سيناء، وأنه سيكون هناك تعاون مع الحكومة المصرية لمنعه".

هل يحتاج المرء تفسيرا فوق ما هو مفسر بأن المشكلة التي أعاد طوني بلير توجيهها الى "الداخل الفلسطيني": مطالبا باعادة قراءة عناصر الحل من زاويا مختلفة، وليس مستبعدا أن "رسائل بلير ونصائحه السياسية" للكل الفلسطيني، مع تمايز خاص لحركة حماس "نص متفق عليه" لما سيكون في المرحلة المقبلة.. لا اعمار بلا مصالحة، ولا مصالحة بلا موقف سياسي موحد يؤدي الى قيام دولة فلسطينية في حدود 4 يونيو 1967، مع التأكيد انها "نهاية الصراع"، أي أنها ليست "هدنة طويلة الأجل" كما يتحدث بعض قادة حماس، وتقدموا يوما بها للطرف الاسرائيلي من خلال طرف أجنبي، كما عبر قطر وتركيا ايضا..

هل من ضرورة أن تعيد القوى السياسية الفلسطينية سلوكها وتراجع "رسائل بلير"، التي تجاهلتها ولم تقف عندها بمسؤولية وطنية، رغم كل التحفظات السياسية على القائل، ومن يخدم في نهاية المطاف، لكنه قال كلاما يستوجب التفكير والتعامل معه بعيدا عن حسابات الريبة التي يحملها كل أبناء شعب فلسطين له ومن أرسله..

وليت قيادة حماس تعيد قراءة ما سمعت، وتقف أمام تلك الرسالة بما يتطلبه "الانتماء الوطني"، لتعلن أنها "حركة وطنية تحررية فلسطينية"، بلا "ارتباط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين"، وأن "حرصها على أمن مصر هو حرص على أمن فلسطين" وأنه قبولها بالحل السياسي الذي سبق أن أعلنته بطرق خاصة، وكشف بعضا من جوانبه قبل فترة قصيرة وزير خارجية تركيا، بأنها على استعداد لقبول "حل الدولتين"، كم قال أوغلو، هو جزء من استراتيجية وطنية، وتأتي في سياق قبول والتعامل مع البرنامج السياسي

الفلسطيني الذي أقرته المجالس الوطنية وأعادت تأكيده اتفاقات المصالحة، وحددت معالمه الأمم المتحدة في قرارها 19/ 67 لعام 2012..

والى الرئيس محمود عباس وكل القوى الفلسطينية، قطاع غزة منفصل سياسيا عن الضفة، وكأنه يقول أن التمثيل الفلسطيني مصاب بعطب ومرض، يحتاج علاجا جذريا، ويجب السرعة في تطويقه وإيجاد الحل له، قبل فوات الآوان..

رسائل في صيغة نصائح بعضها يستوجب التفكير بلا أي حساسية من قائلها..فهل يدرك من له كانت "رسائل بلير"، ام يتم رميها كما كل النصائح المفيدة في البحر، ميتا كان أم أبيضا..ونعيش في جدار العبث الدائم تحت خيمة "البلادة السياسية الكبرى"، مع الشعار الأعز لهم "يا دار ما دخلك شر"..!

ملاحظة: يجب العمل بكل السبل لتطهير مخيماتنا في لبنان من "أوكار الارهاب"..الكشف أن الارهابي منفذ الهجوم في كوبنهاجن فلسطيني من عين الحلوة، رسالة استنفار وإنذار..التحرك سريعا خدمة للوطن والقضية!

تنويه خاص: رحل الفنان الفلسطيني الكبير غسان مطر..غادرنا وهو عاشق لوطنه، حبه لفلسطين وللزعيم الخالد كان حاضرا في كل مناسبة..سلاما يا غسان..وطنك وشعبك أوفياء لك كما كنت أنت وفي لهما..لن تنسى أيها الفنان الجميل!

نعم كلاهما ..العقبة في كل الملفات يا نبيل!

كتب حسن عصفور/ نادرا ما يتحدث الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بصراحة تامة، فهو عادة ما يلجأ الى اللغة الديبلوماسية جدا، والخجولة في بعضها عندما يتناول القضايا الأساسية التي تتعرض لها المنطقة عموما وفلسطين خصوصا، وبالتحديد إن أجبر على الكلام فيما يخص "الشأن الداخلي" الفلسطيني..

لكن يبدو أن "خجله" "والحياء السياسي" الذي يتسم به، لم يعد له مكانة، وفقد الرجل صبره الطويل لينطق بلا أي ضبابية سياسية أو ارتعاش الرسمي العربي: بـ "أن الدول المانحة ترفض أن تسلم الأموال لحركة حماس، الخلاف الداخلي وعدم التعاون بين السلطة وحماس عطل إعادة الإعمار، موضحاً أن هناك اتصالات من المانحين مع الجامعة العربية والأمم المتحدة كي يتم دفع الأموال من خلال وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، متوقعاً أن تنجز هذه الآلية قريباً".

أي كارثة وطنية تلك التي كشفها السيد نبيل العربي، والتي يعرفها غالبية أهلنا في فلسطين، بأن اعادة اعمار قطاع غزة - إقرا اعادة إعمار كل ملفات فلسطين - ، متعطل بسبب خلاف فتح وحماس، وأنهما ولا غيرهما، تخيلوا لا غيرهما، بما فيها دولة الكيان، من يقف حائلا وعائقا أمام اعادة اعمار القطاع، تلك المسألة التي لا يدفع ثمنها قيادات تلك الحركتين، ولا كوادرهما الأساسية، بل غالبية من الأسر التي تعرضت للتشريد والتهجير من بيتوها ومنازلها خلال الحروب المتلاحقة على قطاع غزة، أطفال ونساء وشيوخ وكهلة، دفعوا ثمنا مضاعفا في شتاء العام الجارف، لأن طرفي الانقسام فتح وحماس لا زالا مختلفان..

قبل أيام قال توني بلير كلاما شبيها، وحاول البعض أن يعتبر أقواله لتبرئة دولة الكيان العدواني، وربما في جانب من "مقصده" كان ذلك، لكنه قال ايضا بعض "الحقيقة"، الا أن نبيل العربي، والذي يحتفظ بعلاقات ايجابية وخاصة

مع طرفي الأزمة الوطنية، لم يترك مجالا للشك في أن جوهر تعطيل اعادة الإعمار تقع مسؤوليتها على حركتي "فتح" و"حماس"، كلاهما باسمه الرسمي..

هل هناك من ضرورة لانتظار أن يأتي من خارج الصف الذاتي ليرسل تلك الاشارة التحذرية جدا، حول ما يقف عقبة في طريق حركة النهوض السياسي الوطني في فلسطين، وأن قيادة الحركتين باتا يمثلان عائقا جديا للخلاص مما يتعرض له الشعب الفلسطيني، وأن المشروع الوطني لم يعد أولوية على جدول أعمالهما السياسي، بل كيفية العمل بكل السبل على إدامة سيطرتهما وسلطتهما، على الواقع القائم، باستغلال الواقع في الضفة المحتلة، تحت مسميات عدة، أدى فعليا لخطفها كما قطاع غزة خطف منذ زمن، وبات تحت سيطرة حركة لا حساب لها الا ما يخدم هدفها فقط..

وبدون استعراض لكيفية استغلال الواقع لفرض سيطرة كل منهما على مقاليد السلطة والتسلط في جناحي "بقايا الوطن"، فما اقدمت عليه مؤخرا حكومة فتح والرئيس عباس على توقيع "اتفاقية العار - الغاز" مع دولة الكيان لمدة 20 عاما، يكشف حقيقة موقفها من ان الاستقلال الوطني والخلاص من الاحتلال ليس ضمن أولويتها، وفقا لزمن ومدة وطبيعة هذه الاتفاقية، والتي لم تهتز لها أبدان قيادة فتح ولا رئيسها ولا إطرها مطلقا، في حين انشغلت كلها بمحاولة اغتيال لأحد كوادرها من رأس الهرم الفتحاوي الرئيس محمود عباس الى آخر عضو فيها، مع فتح باب اعلامها واعلام السلطة المصادر لها، لتغطية كل ما له صلة بتلك الجريمة المدانة..لكن الجريمة الوطنية الأخطر لم تكن ضمن حساب الفصيل المسيطر على السلطة في الضفة، طبعا بعد سلطة الاحتلال..

فيما تنشغل حماس عن قطاع غزة وأزماته، بالسير في مسار يطيل أمد الحصار بمعاداة مصر ونظامها وثورتها، والإختباء وراء عبارات ولغة لم تعد تطعم أهل القطاع الا مزيدا من المصائب..حماس في القطاع لا تقيم وزنا الا كيف لها أن تواصل الارتباط بدول وقوى لن يأت منها الخير لشعب

فلسطين، بل أن حماس وقيادتها تلاحق كل منتقد سياسي من الفصائل ولم تعد تطيق حتى كلمة "عتاب"، كونها مشغولة في ترتيبات غير التي تلك التي تشغل بال القوى الوطنية الفلسطينية، حتى أنها لم تقف أمام اتفاقية العار الأخيرة، فيما اشنغل اعلامهم المحلي والاقليمي بالرد على هذا وذاك..

وبلا أدنى مواربة فما أطال حالة الاستخفاف وادارة الظهر للقضايا الوطنية، من طرفي الأزمة الوطنية، هو تلك الحالة المستكينة التي تتلبس غالبية القوى، وتبخل أن تظهر اختلافها مع طرفي الأزمة، على حساب الشعب وقضاياه الكبرى، ولو أن القوى تلك عملت ما يجب عمله من هبة سياسة شاملة، ومواقف قاطعة في تحديد المسؤولية، وتراص ووحدة موقف بعيدا عن "مكتسب" فرعي يتم قذفه في طريق بعض الفصائل، فإن الطرفين سيدركان أن المسألة الوطنية ليست "لعبة لوقت الفراغ" ..

نعم..يجب أن تكون كلمات نبيل العربي حول العقبة التي تقف في طريق اعادة اعمار القضية الوطنية، وليست قطاع غزة فحسب، بداية جرس إنذار لكل قوى الشعب الوطنية، وأن تبادر الى عقد لقاء طارئ لبحث سبل المواجهة وتصويب المسار..حركة تصحيح وطنية تعيد مشعل القضية التي تواجه خطر الضياع في دهاليز التقاسم والتقسيم..

لا وقت ليتم اضاعته بعد..فهل تبادر فصائل وشخصيات للمبادرة وتبدأ الحراك"..إنها اللحظة التي ينتظرها شعب فلسطين ومن يؤمن بقضيته العادلة كي لا يذهب ريحها بفعل فاعل بات معلوما!

ملاحظة: لماذا بدأت مشاهد "الفلتان" تعود في الضفة والقطاع..أهو فعل يرمي لحرف المسألة من القضية الجوهرية نحو "قضايا فرعية" يتم اعتبارها الأساس..هل هي لعبة متفق عليه بـ"المصادفة" بين طرفي الكارثة..مجرد سؤال تحذيري!

تنويه خاص: في مثل هذا اليوم عام 1958 اعنلت الوحدة بين مصر وسوريا في اطار "الجمهورية العربية المتحدة"..تلك الشوكة التي عملت أميركا

وأدواتها في دولة الكيان والرجعية العربية كل سبلها لكسرها..روح الوحدة تطل مجددا..وحدة ما يغلبها غلاب.ياه زماااااان!

هل تغلق"شهادة الأعرج" ما يسمى"محاكمة دحلان"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن التدخل في شوؤن القضاء ومسار الأحداث المتعلقة فيما يعرف بـ"محاكمة دحلان"، التي سيطرت على جوانب عدة في المشهد الفلسطيني العام، وتحظى بمكانة اعلامية بارزة، مع أي خبر يتصل بها، فما يلفت الانتباه تلك الشهادة التي أدلى بها رئيس ديوان الرئيس محمود عباس في شهادته أمام "المحكمة الخاصة بمحاكمة النائب الفلسطيني محمد دحلان"..

ودون التوقف عن مناقشة أسس "العدل والصواب من الخطأ"، في الاجراءات الخاصة بتلك المحاكمة، ومخالفتها للقانون الأساسي كون المحاكم هو عضو مجلس تشريعي فلسطيني يتمتع بحصانة صانها القانون، وكل ما كان يجب أن يكون كان عليه أن يبدأ من جلسات المجلس، المغيب بقرار رئاسي، وبالتالي أسس المحكمة ذاتها يسهل جدا ان يطعن بها اي قارئ للقانون، وليس طالبا في كليته او من يحمل تلك الشهادة، لكن في "بقايا الوطن" يحدث أحيانا ما هو خارج المنطق والنطق أيضا..

شهادة حسين الأعرج، والذي حضر ممثلا أو نيابة عن الرئيس عباس، تشكل محطة قد تكون الأخيرة في هذا المسلسل، الذي آن أوان اغلاقه نهائيا، ويجب أن تكون الشهادة ذلك المفتاح، فما قاله يمثل اعلانا للبراءة قبل النطق بالحكم، فبعد القسم، اعلن باسم الرئيس عباس، انه لم " أنه لم يتلق أي وثائق بشأن نفقات غير مبررة لدحلان بمبلغ 17 مليون دولار"..وردا على سؤال حول قيامه بمطالبة دحلان بوثائق تثبت مسار هذه الأموال، أجاب الأعرج بالنفي.

الكلام غاية في الوضوح، ولا ضرورة للتذكير أن ما أعلنه دحلان من تسديد كامل لكل ما له صلة بتلك القضية، أوراق ومستندات متوفرة في وزارة المالية، فأقوال ممثل الرئيس عباس هي القول الفصل، انه لم يتلق وثائق تشير الى تهمة النائب دحلان، بل أنه لم يطالب هو دحلان بكيفية مسارها، ما يعني أن كل الأوراق المطلوبة موجودة في مكانها بالجهة ذات العلاقة، وهي وزارة المالية، ووفقا للإصول..

شهادة الأعرج قد تشكل نهاية لهذه المسلسل، مما يفترض التفكير أن الرئيس محمود عباس وصل الى "قناعة سياسية" بضرورة الانتهاء منها، ووضع حد لها، كونها لم تعد تشكل "فائدة سياسية" او "شخصية" للرئيس وفريقه في "الخلاف - الاختلاف" مع النائب محمد دحلان، بل ربما حدث العكس تماما من تلك المحكمة، حيث ذهبت في مسار ضآر للمشتكي أكثر منه للمشتكى عليه، وفي بعض جوانبها مثلت صورة غير ملائمة للتغول على "القانون الأساسي"، وانتهاك "حرمة المجلس التشريعي" بطريقة لا يمكن لدول العالم أن تقبلها، والرئيس يجوب العالم ليتحدث بلا إنقطاع وفريقه عن "احترام القانون"، وهو ما لا يتفق مع مسار تلك المحكمة..

بل أن المحكمة ذاتها أضعفت كثيرا من "مصداقية" رئيسها وهو الذي أعلن قبل مدة زمنية أنه يستند في محاكمة عضو مجلس تشريعي بعد رفع الحصانة بقرار رئاسي، وليس بقرار تشريعي، وفقا للقانون، ما يشير الى أنها محاكمة سياسية" لا أكثر ولا أقل..

باختصار مسار المحكمة لم ينتج ما يعتد به الرئيس وفريقه للنيل من دحلان، بل ربما الخسارة فاقت كثيرا فائدة ظن من زين للرئيس الولوج في تلك المسألة أنه سيحصدها..

اغلاق والانتهاء من المحكمة هي أفضل ما يمكن ان يكون لراحة الرئيس عباس من "صداع" لن ينتهي بربح له، وهو يتعرض لمعارك وربما ما يفوق ذلك التعبير مع أطراف تتزايد يوما بعد آخر، وبعيدا عن

"تطبيل" بعض من حوله، فمكانة الرئيس عباس غاية في التعقيد، ما يحتاج اعادة النظر في ترتيب جدول أعماله الوطني، وينظر فيما حوله بعين الرئيس وليس الخصم لهذا أو ذاك، خاصة إذا ما كانت "الخصومة" لن تصل به الى "مقر راحة بال أو ضمير"..

معركة الرئيس الحقيقية والجادة، والتي يجب أن تكون شغله الشاغل، وأن لا ينزلق في مسائل خارج النص، ولعله بات مقتنعا تماما، ان دولة الكيان لم تعد طرفا في حل سياسي، بعد أن جرب معها كل ما يمكن وصفه بتقديم التساهلات المعقولة وغير المعقولة، وكان آخرها المشروع المثير في مجلس الأمن، والذي عارضته كل قوى الشعب، عدا مجموعة صغيرة جدا، لها حساباتها الذاتية وأطماع شخصية فيما يتم ترتيبه في بعض دوائر واشنطن - تل أبيب لما أصبح يتم تداوله في "مطابخ صناعة القرار" فيها، بمرحلة ما بعد عباس..

وبلا شك فالرئيس يعلم تماما تلك الحقيقة، بل ربما يعلم من هي تلك الشخصيات التي توظف علاقاتها مع واشنطن وتل أبيب، انتظارا للقفز على مركز القرار الفلسطيني، بعد ادخال المشهد في أزمات متلاحقة، وابقاء الرئيس عباس في دائرة الحصار السياسي العام، وعدم فتح طاقة أمل له في أي جانب من جوانب الحراك العام..

بل أن ذلك الفريق المختبئ بين "احضان الرئيس" يعمل بكل السبل لتوسيع دائرة الخصومة السياسية، بل والقطيعة أحيانا، بين الرئيس وأطراف فلسطينية وعربية، فكلما حاول الرئيس عباس تصويب جانب من جوانب الأزمات، تفتح لها أزمة جديدة، لتبقيه تحت الضغط" الى أن تأتي لحظة "قطاف الثمن" لتلك المجموعة وتنقض على مركز القرار الفلسطيني بأي ذريعة كانت، خاصة مع غياب او ضعف مؤسسات حماية القرار الفلسطيني، الذي كان فخرا وطنيا أن يقال أنه "قرار مستقل"، الى أن تمكنت تلك المجموعة بمصادرة "إستقلاله" ونقلة الى تبعية بعضها منتهى الوضوح وأخرى غير في الضبابية..

الرئيس محمود عباس عليه أن يدرك تماما، وقد يكون مدركا كل الادراك، أن العلاقات الداخلية الفلسطينية، في أسوء حالها، وان الوضع الداخلي للسلطة القائمة تمر في مرحلة لا يعلم بمصيرها أي كان، بل أن الغضب الانساني ضد ممارسات أجهزة السلطة يتزايد من يوم لآخر، ومع الأزمة المالية تتسع وتنتشر حالة الغضب، ليس في قطاع غزة فحسب، بل في الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا، وقد لا تقول تقارير الأجهزة الأمنية للرئيس عباس كل الحقيقة، لكنه بالتأكيد لن تغيب عنه بأن الوضع في قطاع غزة يتجه الى لحظة أخطر كثيرا مما هو الآن..

وهذه مسألة سياسية يجب أن تشغل بال الرئيس أكثر كثيرا مما هو قائم، ولا ينسى أن "صاحب الحاجة أرعن"، والرعونة تبدأ بمسألة يمكن السيطرة عليها، لكنها ايضا قد تنفجر بما لا يمكن السيطرة عليه، وترسي في مرسى غير مأمول وطنيا..وهذه قضية قد تحتاج لتأمل وتفكير أكثر عمقا، وقد يكون لنا وقفة مطولة أمامها ومخاطرها في مرحلة لاحقة، ففصل القطاع بعيدا عن الجسد الفلسطيني هو الجريمة الأخطر على المستقبل الوطني..

ولعل انسداد بعض السبل مع دول عربية شقيقة وتوتر مع بعض آخر، ليس فس صالح حركة الرئيس عباس السياسية، وايضا الجانب المالي منها، ولا ضرورة لاستعراض أسماء تلك الدول ولا مسببات الأزمة معها، فالرئيس عباس يعلمها أكثر من الآخرين، وعليه أن يبحث "فكفكة تلك العقد" بعيدا عن "إدارة الظهر" أو "عناد شخصي"، كما يحاول فريق - مجموعة الانتظار لما بعد الرئيس ان تعمل..

هل تبدأ رحلة عودة الرئيس عباس، عشية انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في الشهر المقبل، بالبحث عن سد "الثغرات" في الشأن الداخلي، واغلاق ما يعرف بـ"محكمة دحلان"، والعمل الحقيقي لانهاء ملف الانقسام، وطي صفتحه بتطبيق كل ما تم الاتفاق عليه من اتفاقات سابقة، لا تحتاج لارسال وفود ولقاءات وبيانات وتصريحات، وان يعيد الاعتبار لمنظمة التحرير بكل مؤسساتها من المجلس الوطني والمركزي الى اللجنة التنفيذية، والاعلان عن

مرحلة سياسية تاريخية باعلان دولة فلسطين والمضي نحو مستقبل وطني يفرض ذاته..

ومنها ينطلق لاعادة تقييم لعلاقاته مع الأشقاء العرب وبجدية ومسؤولية، ما يمنح فلسطين "جدارا حصينا" من الحماية السياسية والمالية أيضا..

سد الثغرات فائدة وضرورة للرئيس عباس وعليه ألا يتردد في فعلها، بداية لمرحلة مختلفة..ذلك هو الأمل وليضح حدا نهائيا لألاعيب الصغار..فالوطن فوق الجميع!

ملاحظة: قيام ارهابي أميركي بقتل طلبة فلسطينيين يستحق كل أشكال الادانة ولا يجب أن تصمت دوائر منظمة التحرير وسفارتها في واشنطن على تلك الجريمة..وبالطبع الجامعة العربية..لو من قتل يهوديا ما سكتت الدنيا قبل أن يقف العالم ليعتذر!

تنويه خاص: المطالبة الدولية للرئيس عباس باجراء الانتخابات يحتاج الى وقفة تفكير..فهذا مطلب فلسطيني منذ زمن، وكرره الرئيس مرارا، لما لا يصبح حقيقة..هو فرصة تاريخية لكسر الانقسام!

وفد "أبو زيد الهلالي".. وسيفه الخشبي!

كتب حسن عصفور/ وكأن البعض أراد أن يجعل من "الكذب السياسي" مبدأ من مبادئ "السيادة" في أركان المشهد الفلسطيني، باعتباره أقصر الطرق واسهلها في تمرير ما لا يمكن تمريره على العقل الانساني فيما بقي من "بقايا عقل" للفلسطيني الذي تتراوحه القصص والحكايات، بحيث لم يعد في قدرة من الاستيعاب عما يحيط به، ممارسة وسلوكا ومواقف، بين فصيلي

"الكارثة الوطنية الكبرى" التي حلت على "بقايا الوطن"، ولا تزال تهيمن على الأجواء دون رادع ولا حسيب..

منذ فترة زمنية، تسربت أنباء عن قرار للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بأنها قررت تشكيل "وفد" باسمها، كونها، لا تزال رسميا، وحسب الأوراق والبيانات المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، قرار أشاع جوا كبيرا من "التفاؤل السياسي"، باعتبار أنها المرة الأولى التي يسمح لـ"المرجعية العليا" التدخل في شأن كانت خارجه بقرار فصائلي، وخاصة قطبي الأزمة، كونهما اعتقدا أن منافسهم على المحاصصة قد تكون "تنفيذية المنظمة"..

وكان للخبر وقع سياسي ايجابي، ظنا أنه سيكون هناك "طريق جديد" وأكثر جدية في التعامل مع "ملف تطبيق الاتفاقات المتفق عليها منذ زمن"، مرت على عواصم عربية مختلفة، بدأت بمكة وانتهت بالقاهرة، مرورا بصنعاء اليمن، قبل أن تذهب ريحها، وبالدوحة القطرية، قبل أن تتحول لأحد أركان التعطيل وكبح جماح الصلح الوطني الفلسطيني، لحسابات سياسية اقليمية ترتبط بما تظنه أدوات المؤامرة بأن قطاع غزة، يجب أن يبقى خارج "الشرعية الوطنية" عله يكون "خنجرا مسموما" في ظهر فلسطين ومصر..

وللحق العام، فقد سارعت حركة حماس، وبشكل غير معتاد عليها، فرحبت بخبر قدوم "وفد منظمة التحرير" الى قطاع غزة، وسارعت التنسيق مع "فصائل القطاع" للترتيب بما يضمن النجاح، وأعلنت حركة الجهاد الاسلامي أنها تعمل من اجل انجاح مهام الوفد، على طريق كبح نوازع الانفصال السياسي المتنامية بأسماء مستعارة، كل لمشروعه الخاص، ورأت الجهاد وفصائل أخرى، انه لا يجب إضاعة فرصة الوفد تذهب ريحها، كما سبق في أكثر من مناسبة وزيارة وآخرها زيارة وزير أول الرئيس محمود عباس، التي كرست من المصائب أكثر كثيرا مما أقدمت على حل لها..

ولكن، ما أن مرت ساعات قليلة حتى خرج من يعلن أن "الوفد الذاهب الى قطاع غزة" سيكون برئاسة عضو مركزية فتح عزام الأحمد بصفته ،حامل

حقيبة الملف في الحركة، قرار أعلن موت وفد منظمة التحرير وتحويله الى "وفد فصائلي"، والمهزلة هنا ليس جدية أم لا جدية التشكيل، بل كيف يمكن لأحد أن يعلن تشكيل وفد فصائلي من رام الله للذهاب الى قطاع غزة، وكل الفصائل المكونة له لها حضور قيادي ومسؤول في غزة، ولم يكن الانسان بحاجة الى تفكير وتدبير وإدارة الزوايا ليعرف أن التغيير لم يكن شكليا، من "وفد منظمة التحريرممثلا لسلطة المرجعية العليا" الى "وفد فصائل" بات من عنوانه أنه بلا ضرورة سياسية..

ودخلت المسألة من ترتيب سياسي للخروج من " مأزق ونفق الفشل المزمن" لتنفيذ المتفق عليه، الى عملية ترتيب منصات "الردح العام" وفتح القذائف الكلامية لتصب نيرانا من "الكراهية المضافة فوق ما هو مخزون" بين فصيلي الأزمة الكبرى، وبدلا من البحث فيما سيكون من سبل لقهر الزمن والاستعصاء والتفكير فيما يمكن أن يكون من تحطيم صنمية الفشل المزمن، دخلت الحالة في وصلة ردح جديد، مع ابداع في البحث عن "كلمات التعزيز الردحي"..

ولو بذل كلا الطرفين الردحيين ذات الجهد في التنقيب عن قذائف الردح لكان بالامكان وضع نهاية لمسلسل "ابو زيد الهلالي والزناتي خليفة" لما يعرف بـ"المصالحة الفلسطينية"، والتي لم يعد بالامكان التعامل بعد آخر وصلات "الردح المتبادل" في أن هناك جدية ونوايا نحو انهاء هذه الكارثة، بل أن الفجوة تتسع حتى وصلت الى حافة "الطلاق الرسمي"..

ومن يقرأ تصريحات الرئيس محمود عباس المنسوبة له خلال جولته الأوروبية، ووضعه حماس وحزب الله في سلة "قوى الارهاب" المستهدفة اسرائيل، يصل الى نقطة ارتكاز بأن "الطلاق السياسي" بات هو الحل" في عرفهما، رغم كل ما يقال منهما بغير ذلك..ومع اعادة قراءة لما تقوله بعض أوساط حماس وسلوكه نحو البحث عن خلاص لما هو قائم، وما يتم تصديره لهم من "احلام تأتي من الدوحة وأنقرة - اسطنبول" لم يعد بالامكان استبعاد أي خيار..

(وهذا ما سيتم بحثه في مقال مستقل وتفصيلي في وقت لاحق).

ولذا وكي لا تبقى فصائل العمل الوطنية دائرة الفعل، عليها أن تبدأ من اليوم قبل الغد في استعادة "وعيها المخطوف" تحت عباءة الترقب ونظرية "لعل وسوف وممكن"..آن أوان البحث في مسقبل وطن وقضية خارج النص المهترئ لغة وحضورا وأفرادا..

ولنا وقفة أكثر تفصيلا، إن كان للحياة قرار بالبقاء، مع ما يجب أن يكون "قطبا سياسيا وطنيا بديلا ووازنا لحماية المشروع الوطني من الانهيار الشامل"..

ملاحظة: أليس غريبا أن يتم تسريب أقوال نسبت للرئيس عباس باعتباره حماس وحزب الله قوى "ارهابية"، من داخل اجتماعات مفترض أنها مغلقة جدا..هل بدأت رحلة تعرية الرئيس سياسيا عبر تسريبات لها هدف..سؤال يجب التوقف أمامه بعمق!

تنويه خاص: تقرير تزويد "روابي" الفلسطينية - القطرية بمياه بعد موافقة وزير حرب الكيان مقابل تزويد مستوطنة مياه من " خط مشترك" تستوجب التوضيح من "سلطة المياه الفلسطينية" وليس من تجار "روابي"!

وكأن "المصايب" لا تأتي فرادى..حتى البلادة!

كتب حسن عصفور/ حكم أمريكي بتغريم منظمة التحرير والسلطة الوطنية بدفع ملبغ 218 مليون دولار لأسر يهودية أميركية، بذريعة قتلهم خلال المواجهة العدوانية التي بدأت ضد السلطة والشعب الفلسطيني عام 2000، رغم الشهادات التي أدلت بها د.حنان عشراوي عضو تنفيذية المنظمة، وماجد فرج رئيس المخابرات الفلسطينية (حكم بشاهد من أهله)..

وقبل القرار الأميركي بساعات قررت شركة الكهرباء في دولة الكيان أن تبدأ بقطع الكهرباء عن مدن فلسطينية في الضفة المحتلة، بـ"التناوب"، وتختار كل يوم مدينة أو أكثر لتصب عليها "عتمة فوق العتمة المصابة بها"، وبذريعة أن السلطة أيضا لم تسدد فواتير الكهرباء..

وبذات اليوم أيضا، تعلن حركة "السلام الآن" الاسرائيلية، أن حكومة نتنياهو زادت النشاط والبناء الاستيطاني خلال العشر سنوات الأخيرة 3 أضعاف عما كان عليه، أي أنها استغلت فترة "زمن الرئيس عباس" بالعشر سنوات استغلالا كاملا، للتوسعة والمصادرة للأرض واقامة ما يحلو لها من مستوطنات، دون أن تأت الحركة على عمليات التهويد في القدس الجارية على قدم وساق..

وقبل كل ذلك لا زالت حكومة "البغي والعدوان" في تل أبيب تحتجز أموال الضرائب، وكل ما يصل الى مسامع "المقاطعة" أن لا أمل بأي تحويل قبل شهر يونيو(حزيران) المقبل، اي بعد اجراء الانتخابات الاسرائيلية وتشكيل الحكومة الجديدة، ونيلها ثقة الكنيست..ما يعني اغلاق ملف المناشدات والمطالبات التي لا تتوقف من "فريق بعينه"..

ويبدو أن "المصايب عندما تحل لا تأتي فرادى"، كما قال أهلنا منذ قدم الزمان، بل أن ما كان يفوق قدرة الحديث عن كونه "مصائب" وانتهى الأمر، خاصة وأن الحال العام للسلطة والمنظمة تسر عدو ولا تسر حبيب..

ما يحدث من فتح مجموعة ملفات دفعة واحدة، هل يمكن اعتباره مصادفة لا أكثر، وأنه لا يوجد منسق يدير تلك العمليات من خلف الستار، وهل يمكن اعتبار أن قرار حكومة نتنياهو بوقف المال الفلسطيني وسرقته علانية، ثم قطع الكهرباء بحجة أن السلطة لم تسدد مالا، فيما توقع سلطة الطاقة اتفاقا من وراء كل مؤسسات الشعب مع دولة الكيان لمدة 20 عاما، وكأن الاحتلال بآلياته مستمر الى ما وراء ذلك الزمن، ثم يخرج محمد مصطفى رئيس صندوق الاستثمار، الراعي الرسمي لتلك الاتفاقية، وهو بالصدفة المحسوبة جدا، نائب

رئيس الوزراء ليعلن عن "خطة تطويرية مذهلة" لقطاع الطاقة تقطع الارتباط المتجذر مع الكيان الاسرائيلي، في كلام عبثي لا مثيل له في "بقايا الوطن"، استغفالا علنيا لذكاء الشعب وقواه..

هل نحن أمام مشهد مسرحي عام، يؤدي كل ممثل دوره وفقا لسيناريو محكم ومعد باتقان، لكنها مشاهد خالية من الحضور الجماهيري، والذي بات تغييبه عن الفعل ضرورة قصوى لضمان تحقيق الهدف المنشود، بعدم نهوض وطني فلسطيني يكسر "قواعد الواقع القائم"، تحت ضغوط متلاحقة عمودها الفقري الفقر والافقار..

أن تأت أحكام محكمة أميركية لتصدر حكما سياسيا بغلاف "قضائي"، وفي ذات الزمن المفترض أن "القيادة الرسمية" تتجه نحو المحكمة الجنائية الدولية، وبعد أن تتورط القيادة في المشاركة بها، تحت "غلاف الشهادة"، لا يمكن أن يكون سوى مظهر لحصار يتم اعداده للقضية الوطنية، وجوهر الحركة الثورية الفلسطينية، والخطر لا يقف عند قيمة المال كما يحاول بعض من تورطوا في مجاراة التلاعب القانوني، والذهاب الى الشهادة في محاكمة شعب وثورة، بل أن أنه يشكل سابقة قانونية ضد العمل الكفاحي الفلسطيني، قد يكون "قرائن قانونية" ضد منظمة التحرير والثورة والشعب في "المحكمة الجنائية الدولية"..

والمفارقة أن يدفع شعب فلسطين ثمن العدوان مرات عدة، فخلال تلك المرحلة قام جيش الاحتلال بتدمير كل مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية، ومنها مطار غزة وميناءها، وقتل الاف وجرح عشرات الآف، وامريكا كانت شريكا في تلك الحرب التي يحاكم عليها شعب فلسطين، وأدى العدوان الى اغتيال رمز فلسطين وشهيدها الخالد ياسر عرفات..

لكن المضحك المبكي، لم يقف عند طبيعة القرار الأميركي، أو القرار الاسرائيلي بقطع الكهرباء وسرقة المال وتوسع البناء الاستيطاني 3 أضعاف

في "الزمن العباسي"، بل في رد الفعل الرسمي الفلسطيني على كل ذلك..بيان حكومي يعتبر قرار اميركا استلابا للقانون..وأن "الاستئناف هو الرد"!..

هل يمكن أن يكون رد فعل قيادة الشعب الفلسطيني بيانا هزيلا يصب في نهاية الأمر لتشريع القرار الأميركي، والاختلاف على الرقم والمبلغ..فاجعة سياسية تجري، و"القيادة الفلسطينية الرسمية" بكل أركانها مؤسسة رئاسة وقوى سياسية وكأنها غير ذي صلة بالكارثة، بل وكأن الموضوع خبر عاجل استوجب رد حكومي عبر بيان هو "الهزل بعينه"، وانتهى الأمر..

المصايب لا تأتى فرادى نعم، لكنها تتكاثر كلما غاب أصحاب الشأن عن المواجهة والفعل..ويبدو أن "البلادة السياسية" لم تعد مقتصرة على "المؤسسة الرسمية"، بل باتت مظهرا لكل أركان النظام السياسي الفلسطيني..

توقعنا أن تلتقي القيادة في اجتماع طارئ للرد على التطاول الأميركي على جوهر القضية الوطنية، وأن تخرج عشرات آلاف من الجماهير منددة بقرار يصيب مسيرة الكفاح الفلسطيني في مقتل، ويحيلها من قضية شعب الى "قضية جنائية"، تتوقف على "براعة المحامي" و"بلاغة الشهود"، وما يبدو أن الجاني سيصبح "المجنى عليه" في ظل هكذا "محامين وشهود"!..

لكن ما كان غير الذي كان يجب أن يكون..قيادة تقريبا خارج البلاد، وقيادات تبحث المشاركة في ندوة أو لقاء، ومصايب تتوالى وكأنها تخص شعبا غير الذي ينتمون..حتى العتمة التي أصابت بعضا من مناطق الضفة لم تحرك بهم ساكنا، ربما لأنهم خارج نطقاها..

السؤال ما هي القضية التي يمكنها أن تهز "اركان البلادة السياسية" للمؤسسة الرسمية..ذلك السؤال الذي يبحث عن إجابة..وقطعا لن يكون جزءا من قرارات المجلس المركزي..

هل ننتظر لحظة غضب تأتي دون أن يحسب لها حساب، وبلا ترتيبات أو دراسات وأبحاث ومؤتمرات..لحظة غضب مغلفة بكرامة شعب وتاريخ تطيح بصدأ وخمول لم يسبق له الحضور..شواهد ما حولنا تمنح الأمل!

ملاحظة: د.محمود الزهار القيادي الحمساوي "جدا" يعلن أنه وجيشه لن يسمح لأي أحد ان يعتدي على غزة..هل بات اسم دولة الكيان "أي أحد" أم هناك في ذهن حماس "احد تاني" يا ترى!

تنويه خاص: من مخرجات قرار محكمة اميركا ضد فلسطين وبعد شهادة "شاهد من أهلها" يخرج الفاشي ليبرمان ليعبتره "نصر لاسرائيل"..هل بعد ذلك يمكن القول أنه "قضائي"!